جامعة الإسكندرية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد الثاني، يوليو، ٢٠٠٨م.

تقييم فعالية القواعد التنفيذية لهيئة سوق المال بشان حوكمة الشركات في تحسين جودة أعمال مراجعي الحسابات في مصر

د.أيمن أحمد شتيوى
مدرس المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة-جامعة الإسكندرية

ملخص البحث

تشتمل القواعد التنفيذية لهيئة سوق المال بشان حوكمة الشركات علي مجموعة من القواعد والنظم والإجراءات التي تحقق أفضل حماية وتوازن بين مصالح مديري الشركة والمساهمين فيها إضافة إلى أصحاب المصالح الأخرى المرتبطة. حيث تهدف الدراسة إلي إجراء مسح لتصورات مجموعات المصالح المختلفة حول مدي فعالية القواعد التنفيذية لهيئة سوق المال بشان حوكمة الشركات في تحسين جودة أعمال مراجعي الحسابات في مصر.

حيث تكشف نتائج الدراسة عن إجماع مجموعات المصالح المختلفة حول الغرض الرئيسي من تطبيق القواعد التنفيذية. فيعتبر " تحسين دقة، وإمكانية الاعتماد علي، وشفافية القوائم المالية وافصاحات الشركة الأهم من ضمن الثلاث أغراض الأساسية لتطبيق القواعد التنفيذية لهيئة سوق المال بشان حوكمة الشركات. بالإضافة لذلك، تكشف نتائج الدراسة التطبيقية عن وجود إجماع من قبل مجموعات المصالح المختلفة حول فعالية القواعد التنفيذية في تحقيق العرض من تطبيقها. كما تدعم النتائج بشكل جزئي فعالية القواعد التنفيذية في تحسين جودة خدمات المراجعة. وبالرغم من ذلك، كانت هناك فروق جوهرية بين تصورات مجموعات المصالح المختلفة حول فعالية تأثير تحديد نطاق خدمات لمراجعة، واليات حوكمة عملية المراجعة، وقواعد حوكمة الشركات وتأثير البيئة القانونية وفرض الجزاءات علي تحسين جودة خدمات المراجعة.

١.مقدمة

نجحت مصر خلال السنوات القليلة الماضية في تحقيق تقدم في مجال الإصلاح الاقتصادي، وتحسين مناخ الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية. وتتخذ الحكومة إجراءات وخطوات تهدف إلي زيادة النمو الاقتصادي وتعزيز ثقة المستثمرين في مناخ الاستثمار في مصر، ولعل من أهم تلك الإجراءات هو العمل علي تطبيق مبادئ حوكمة الشركات المصرية سواء كانت تابعة للقطاع الخاص أو قطاع الأعمال العام أو القطاع العام. لذلك فقد قام مركز المديرين التابع لوزارة الاستثمار في أكتوبر ٢٠٠٥ بإصدار دليل حوكمة الشركات الخاصة المقيدة في البورصة، ويمثل الدليل الإطار العام لمبادئ حوكمة الشركات المصرية، حيث تضمن مجموعة هامة من القواعد التي من شانها

زيادة فعالية مجالس إدارة الشركات، وضمان حقوق المساهمين، والمتعاملين مع الشركات (دليل مبادئ حوكمة شركات قطاع الأعمال العام بجمهورية مصر العربية، مركز المديرين، يوليو ٢٠٠٦).

تتناول القواعد التنفيذية عدداً من القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات . ويقصد بحوكمة الشركات وفقاً لما هو مستقر عليه مجموعة القواعد والنظم والإجراءات التي تحقق أفضل حماية وتوازن بين مصالح مديري الشركة والمساهمين فيها إضافة إلى أصحاب المصالح الأخرى المرتبطة. وقد ارتأت الهيئة أن تتسم هذه القواعد بالطابع الإلزامي، فلا تقتصر على كونها مجرد إرشادات أو محددات للسلوك، وهذا ما يميزها عن دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات الصادر من وزارة الاستثمار في أكتوبر ٢٠٠٥. ومع ذلك يجدر التنويه إلى أن القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات المقيدة منبثقة عن ومعتمدة من حيث الجوهر على دليل قواعد ومعايير الحوكمة السابق الإشارة إليه . ويعد هذا الدليل مصدراً مكملاً لكافة قواعد حوكمة الشركات فيما لم يرد به نص في القواعد المرفقة.

وقد اتجهت الهيئة لتنفيذ قواعد حوكمة الشركات المقيدة باعتبارها قواعد ملزمه من خلال اعتبارها جزء لا يتجزأ من قواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية ببورصتي القاهرة والإسكندرية. (مشروع القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات المقيدة ببورصتي القاهرة والإسكندرية، نوفمبر ٢٠٠٦).

فاستكمالا للجهود التي تبذلها الهيئة العامة لسوق المال بالتنسيق مع الشركات العاملة في سوق المال لوضع قواعد الحوكمة موضع التنفيذ، وللتحقق من إحاطة وتفهم جميع الشركات وجميع الأطراف ذات العلاقة بكافة المبادئ والتفاصيل التي تمكنهم من التطبيق الأمثل والفعال لقواعد الحوكمة، فقد حرصت الهيئة علي إصدار دليل تطبيق القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات باعتباره دليل للتطبيق العملي، وبحيث يعد هذا الدليل جزء مكمل للقواعد التنفيذية للحوكمة، ولأعضاء مجالس الإدارة والتنفيذيين بالشركات العاملة في سوق المال والمراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين (مراقبي الحسابات) الرجوع إلي هذا الدليل للتعرف علي دور كل منهم واختصاصاته والتزاماته في مجال تطبيق القواعد التنفيذية للحوكمة.

٢.مشكلة وهدف البحث:

لقد تضمنت القواعد التنفيذية لهيئة سوق المال بشان حوكمة الشركات بعض القواعد التي قد تساهم في تحسين جودة خدمات المراجعة بشكل مباشر أو غير مباشر، مثل الخدمات التي يحظر علي المراجعين تقديمها لعملاء المراجعة أثناء انجاز عملية المراجعة، فطبقاً للقواعد التنفيذية لهيئة سوق المال بشان

حوكمة الشركات يجب أن لا يرتبط مراقب الحسابات بأي علاقة عمل بالشركة وان يكون مستقل عن إدارتها الداخلية. كما تركز بعض القواعد الأخرى التي تضمنتها القواعد التنفيذية لهيئة سوق المال بشان حوكمة الشركات علي ضرورة الحصول علي موافقة مسبقة من لجنة المراجعة للتعاقد مع مراقب الحسابات لأداء أي أعمال إضافية للشركة، وإلزام مراقب الحسابات بالتحقق من التزام الشركة من حيث المضمون لا الشكل بمعايير المحاسبة المصرية عند إعداد القوائم المالية، والالتزام بمعايير المراجعة الدولية عند قيامة بالمراجعة أو الفحص المحدود للقوائم المالية وكذلك عند إعداد تقريره، وإلزام المراجع بإعداد تقرير عن مراجعة تقرير الإدارة عن مدي التزام الشركة بتطبيق مبادئ الحوكمة، وأن يكون مراقب الحسابات مستقلاً عن الشركة وعن أعضاء مجلس إدارتها وألا يكون مساهما فيها أو عضو ذا خبرة في مجلس إدارتها وان يتم تعيينه بقرار من الجمعية العامة للشركة، وأخيرا أن يتم ترشيح مراقب الحسابات ممن تتوافر فيهم الكفاءة والسمعة والخبرة الكافية، وان تكون خبرته وكفاءته وقدراته متناسبة مع حجم وطبيعة نشاط الشركة ومن تتعامل معهم.

مما لا شك فيه أن نجاح قواعد الحوكمة في تحقيق أغراضها المتعلقة بتحسين جودة خدمات المراجعة لا يقف فقط عند إصدارها، وإنما يعتمد على جدية التطبيق ونفاذ آثارها. وهو الأمر الذي لا يمكن تحقيقه ما لم تؤمن مجموعات المصالح، من القائمون على إدارة الشركات والمؤسسات المالية والجمعيات المهنية ومراقبو الحسابات والمساهمين، بجدوى هذه القواعد وآثارها الايجابية على أنشطة الشركات وسوق المال ككل وكذلك مصالحهم المشروعة. ولا يخفى كذلك أن نجاح هذه القواعد في إحداث آثارها الإيجابية المنشودة يعتمد في قدر غير ضئيل على استيعاب العاملين والمعنيين بتطبيق هذه القواعد لها، والالتزام بمضمونها عند التطبيق (مشروع القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات المقيدة ببورصتي القاهرة والاسكندرية، نوفمبر ٢٠٠٦).

في ضوء ذلك، يتمثل هدف الدراسة في إجراء مسح لتصورات مجموعات المصالح المختلفة حول مدي فعالية القواعد التنفيذية لهيئة سوق المال بشان حوكمة الشركات في تحسين جودة خدمات المراجعة. حيث تسعي الدراسة أولا لتقييم مدي فعالية تطبيق القواعد التنفيذية في تحسين جودة خدمات المراجعة، ثم يلي ذلك تقييم لمدي جوهرية الفروق بين تصورات المجموعات المختلفة حول فعالية القواعد التنفيذية. حيث سيتم تقييم مدي فعالية القواعد التنفيذية لهيئة سوق المال بشان حوكمة الشركات طبقاً لمدي إجماع مجموعات المصالح المختلفة حول تحقيقها للغرض الرئيسي من تطبيقها ولمدي تحسينها لجودة خدمات المراجعة.

٣. أسئلة البحث:

بسبب حداثة تطبيقها، لم تتطرق أي من الدراسات السابقة حتى الآن لتقييم مدي فعالية تطبيق القواعد التنفيذية لهيئة سوق المال بشان حوكمة الشركات في تحسين جودة خدمات المراجعة. في ضوء ذلك، تسعي الدراسة للإجابة علي الأسئلة البحثية التالية:

أ- ما هو الغرض من تطبيق القواعد التنفيذية لهيئة سوق المال بشان حوكمة الشركات؟

ب- ما مدي فعالية القواعد التنفيذية لهيئة سوق المال بشان حوكمة الشركات في تحقيق الغرض من تطبيقها؟

ج- ما مدي فعالية القواعد التنفيذية لهيئة سوق المال بشان حوكمة الشركات في تحسين جودة خدمات المراجعة؟

٤.الدراسات السابقة:

٤-١. تعريف وتحديد عناصر جودة عملية المراجعة:

من أكثر تعريفات جودة المراجعة شيوعا واستخداماً هو تعريف (DeAngelo, 1981). حيث يجمع ذلك التعريف لجودة المراجعة بين الخبرة الفنية واستقلالية المراجع. فيتم تعريف جودة خدمات المراجعة بأنها "تقييم السوق لاحتمال قيام المراجع: (أ) باكتشاف وجود انتهاكات، للمعايير المحاسبية المتعارف عليها، في نظام معلومات العميل، (ب) وتقديم تقرير عن تلك الانتهاكات" (DeAngelo, 1981, P.186).

كما حاول بعض الباحثين الأخريين توسيع تعريف جودة المراجعة بحيث يشمل مجموعة من العوامل، تعتبر من وجهة نظر أصحاب المصالح محددات لجودة المراجعة. فقد قام (Schroeder *et al.*, 1986) بإجراء دراسة استكشافية، اعتمدت علي استخدام رؤساء لجان المراجعة وشركاء المراجعة كمفردات في عينة الدراسة. حيث تم تصميم الدراسة بحيث تقيس تقييم المشاركين للعناصر التي تشكل جودة المراجعة. فقد تم إدراج كلاً من العوامل المرتبطة بمكتب المراجعة، مثل السمعة والدعاوي القضائية وفحص الزميل Peer Review، وأيضا العوامل المرتبطة بفريق عمل المراجعة، مثل الخبرة وبذل العناية المهنية اللازمة وتبادل الآراء والمعلومات، في قائمة من ١٥ عنصر. حيث كشفت الدراسة عن أهمية العوامل المرتبطة بفريق عمل المراجعة، من منظور تلك المجموعة من أصحاب المصالح، بالمقارنة بالعوامل المرتبطة بمكتب المراجعة. بالمثل، قام (Behn *et al.*, 1999) بإجراء دراسة لمدي رضا عميل المراجعة عن مكتب المراجعة ككل وعن فريق المراجعة. حيث كشفت الدراسة عن "رغبة عميل المراجعة سداد مبالغ أتعاب متباينة علي أساس مستويات متباينة من الرضا، تتوافق مع خدمات المراجعة التي تقدمها الشركات الست الكبرى The Big 6، والتي تعتبر متباينة من منظور إدارة عميل المراجعة" (Behn *et al.*, 1999, P.592). بالرغم من ذلك، فقد كشفت الدراسة أيضا عن وجود علاقة ايجابية فقط بين مدي رضا عميل

المراجعة عن فريق المراجعة وإتعاب المراجعة. نتيجة لذلك، يعتبر أعضاء فريق عمل المراجعة السبب في تباين مستويات خدمة المراجعة التي تقدمها الشركات الست الكبرى بعضها عن بعض.

طبقا لدراسة (Carcello *et al*., 1992)، تمت معظم الجهود السابقة لتحسين جودة المراجعة من قبل مهنة المحاسبة علي مستوي مكتب المراجعة، وليس علي مستوي عضو فريق المراجعة. نتيجة لذلك، فقد اهتمت دراسة (Carcello *et al*., 1992) بتأكيد نتائج دراسة (Schroeder *et al*., 1986)، مع توسيع مجموعة أصحاب المصالح بحيث تشمل معدي القوائم المالية والمراجعون ومستخدمي المعلومات المالية. حيث تم تقييم الأهمية النسبية لمحددات جودة المراجعة من خلال المراقبين الماليين Controllers، وشركاء مكاتب المراجعة، والمديرين الماليين. وقد كشفت الدراسة عن اختلاف الأهمية النسبية لمحددات جودة المراجعة بشكل جوهري بين المجموعات الثلاثة من أصحاب المصالح. بالإضافة لذلك، اكتشف الباحثون أن المحددات الأكثر أهمية كانت:" (١) خبرة ودراية فريق عمل مكتب المراجعة بمشاكل وطبيعة النظام المحاسبي لعميل المراجعة، (٢) الخبرة بطبيعة الصناعة التي ينتمي لها العميل، (٣) جودة وسرعة استجابة مكتب المراجعة لاحتياجات عميل المراجعة، (٤) مدي التزام مكتب المراجعة بالمعايير العامة للمراجعة" (Carcello *et al*., 1992, P. 11).

بالرغم من أهمية تحديد محددات جودة المراجعة، يعتبر تحديد العوامل المؤثرة علي جودة عملية المراجعة أكثر جدوى في منع إجراء عمليات مراجعة مستقبلية دون المستوي القياسي. حيث قام (Sutton, 1993) بإجراء دراسة لأعضاء فريق عمل المراجعة عند المستويات التنظيمية المختلفة في مكتب المراجعة، بهدف تحديد العوامل المؤثرة في قدرتهم علي تقديم خدمات مراجعة عند مستويات جودة مرتفعة. وقد تم تطبيق الدراسة علي مجموعة من المراجعين، وكبيري المراجعين، والمديرين، وكبيري المديرين، وشركاء المراجعة، في احدي شركات المحاسبة الدولية. كما تم تكرار الدراسة علي كبيري المراجعة وكبيري المديرين في شركة محاسبة دولية أخري. حيث كشفت نتائج الدراسة عن وجود ١٩ عامل يؤثر في جودة عملية المراجعة، ترتبط ٦ عوامل منها بعميل المراجعة (مثل الكفاءة Competence، والاستعداد/التأهب Preparedness، والتجاوب)، بينما يرتبط ١١ عامل أخر بإجراءات المراجعة الفعلية التي تؤثر مباشراً علي ما يتم انجازه خلال عملية المراجعة (مثل تقدير المخاطر، واستكمال أوراق عمل المراجعة، ومعالجة البنود المحاسبية غير العادية). كما طورت الدراسة ١٧٣ مقياس لتلك العوامل، والتي يمكن استخدامها أثناء إجراء عملية المراجعة لتحديد مدي استيفاء معايير جودة المراجعة.

٤-٢. تصنيف جودة خدمات المراجعة:

بمجرد تحديد عناصر جودة المراجعة، تأتي المرحلة التالية وهي المقارنة بين مقدمي خدمات المراجعة. حيث يعتبر تصنيف جودة خدمات المراجعين قضية جوهرية من منظور عميل المراجعة. فطبقا لنظرية الوكالة، تعتبر الشركة مملوكة للمساهمين الذين لا يشاركوا في العمليات والأنشطة اليومية للشركة، لذلك يتم الاستعانة بمديرين مهنيين لضمان إدارة أنشطة الشركة بكفاءة، حيث تقوم الإدارة بتزويد الملاك بتقارير عن أداء الشركة. ويترتب عن هذا الهيكل لحوكمة الشركات مشكلتين للمساهمين: لا تماثلية المعلومات والقضايا الأخلاقية. حيث اهتمت العديد من الدراسات السابقة بتحليل تأثير تكاليف الوكالة Agency Costs علي المستوي المرغوب من جودة المراجعة.

فقد قام (Francis &Wilson, 1988) بإجراء دراسة تعتمد علي فرضية اعتبار مراجعة القوائم المالية احد الآليات المستخدمة في تخفيض تكاليف الوكالة، حيث تظهر الحاجة لخدمات مراجعة بجودة مرتفعة في حالات ارتفاع تكاليف الوكالة. وقد استخدم الباحثان مقياسين لجودة المراجعة، وخمس مقاييس لتكاليف الوكالة في الشركة. حيث كشفت الدراسة عن أهمية متغيرات الوكالة إجمالاً، والتي ساهمت في تفسير قدر كبير من التباين في حجم ومعدل نمو عمليات عميل المراجعة. بالرغم من ذلك، لم تستطيع أي من المتغيرات تفسير سبب الطلب المتزايد علي خدمات شركات المراجعة الكبرى. وبالمثل استخدم (DeFond, 1992) بعض المتغيرات، مثل حجم وسمعة مكتب المراجعة، والخبرة في مراجعة الشركات التي تنتمي للصناعة التي ينتمي لها عميل المراجعة، والاستقلالية، في قياس لمدي الارتباط بين حجم تكاليف الوكالة داخل الشركة واختيار المراجع الخارجي. حيث أظهرت الدراسة بعض الدعم لفرضية استعانة عملاء المراجعة بشركات تقدم خدمات مراجعة ذات جودة مرتفعة، في حالة توقع أو مواجهة تغير في نسبة الرفع المالي Leverage أو نسبة ملكية الإدارة في الشركة.

كما قام (Datar *et al*., 1991) باستخدام عمليات الاكتتاب الأولية Initial Public Offering (IPO) في تحليل الأثر علي عملية اختيار المراجع. حيث يمتلك الملاك الحاليين للشركة معلومات خاصة عن الإمكانيات المحتملة والفرص المستقبلية للشركة، وبالتالي تظهر حاجتهم لتوصيل تلك المعلومات للمستثمرين المحتملين بهدف الحصول علي تعويض عادل مقابل بيع حصتهم في ملكية الشركة. وقد كشفت الدراسة عن قيام الملاك بإرسال إشارات، مثل نسبة الملكية المبقاة في الشركة من قبل الملاك الحاليين وجودة خدمات المراجعة، بهدف توصيل معلومات خاصة لسوق المال. نظرياً، يستفيد الملاك من جودة خدمات المراجعة، فمن خلال اختيار المراجع الذي يقدم خدمات مراجعة بجودة مرتفعة يستطيع الملاك الحاليين تخفيض نسبة ملكيتهم

التي يجب الإبقاء عليها في الشركة، وفي نفس الوقت، الاستمرار في الحصول علي تعويض عادل من IPO. لذلك يجب علي الملاك الحاليين الموازنة بين التكاليف الإضافية المرتبطة بالحصول علي خدمات مراجعة بجودة مرتفعة والقيمة المضافة لعملية IPO، مخصوما منها الخفض في عائد الإصدار والناتج عن تقدير المستثمرين. كما قام (Hogan, 1997) باختبار فرضية قيام الملاك باختيار المراجع لإرسال إشارة عن مستوي الجودة، سواء المرتفعة أو المنخفضة، والتي سيترتب عنها تخفيض إجمالي التكاليف الناجمة عن الخفض في عائدات IPO وإتعاب المراجع. حيث قام الباحث بفحص ٦٩٢ عملية IPO، واكتشف بعض الدعم لفرضية الدراسة.

٤-٢-١ تمييز مستويات جودة خدمات المراجعة:

بعد أن اتضح أهمية تحديد وتصنيف جودة خدمات المراجعة، يصبح من الضروري تفهم كيفية قيام مستخدمي المعلومات الخاضعة للمراجعة بالتمييز بين مستويات جودة خدمات المراجعة في السوق. حيث تناولت العديد من الدراسات السابقة هذه القضية. فقد قام (Behn *et al.*, 1997) بإجراء مسح للمراقبين الماليين في ١٠٠٠ شركة، بهدف تحديد محددات جودة خدمات المراجعة التي ترتبط بمدي رضا عميل المراجعة. فمن منظور عميل المراجعة، اتضح وجود علاقة ايجابية بين ٦ من محددات الجودة ومدي رضا العميل: "(١) سرعة الاستجابة لاحتياجات العميل، (٢) المشاركة الفعالة من قبل المراجعين ذوي الخبرة بمكتب المراجعة، (٣) التفاعل والتعاون الفعال والمستمر مع لجنة المراجعة، (٤) إتمام العمل الميداني بشكل ملائم، (٥) الخبرة في مراجعة الصناعة التي ينتمي إليها العميل، (٦) فريق المراجعة السابق وخبرة مكتب المراجعة في فحص دفاتر العميل" (Behn *et al.*, 1997, P. 15). كما اتضح وجود علاقة عكسية بين درجة اشتباه وريبة المراجع ورضا العميل، بينما لا توجد علاقة بين خمس عوامل (الكفاءة الفنية في تطبيق مبادئ المحاسبة المتعارف عليها، ومعايير المراجعة المتعارف عليها، والاستقلالية، وبذل العناية المهنية، والالتزام بمعايير الجودة والمعايير الأخلاقية) ومدي رضا عميل المراجعة. كما قام (Beattie &Feamley, 1995) بإجراء مسح مشابهة في انجلترا وايرلندا، والذي كشف عن أن الأمانة والكفاءة الفنية وعلاقات العمل تعتبر أهم ثلاث خصائص يهتم بها العميل في مكتب المراجعة. كما قام الباحثان بتحديد ثمانية خصائص مرغوبة في شركات المراجعة: "السمعة الحسنة/جودة الخدمات، القبول لدي الأطراف الأخرى Third Parties، قيمة النقود Value for Money، القدرة علي توفير الخدمات الأخرى بخلاف المراجعة، مكتب المراجعة الصغير، الخبرة المتخصصة بصناعة العميل، القرب في المكان" (Beattie &Feamley, 1995, P. 237).

أخيرا، قام (Warming-Rasmussen &Jensen, 1998) بإجراء مسح ميداني بهدف تحديد كيفية تمييز المستفيدين الخارجيين لجودة خدمات المراجعة. حيث قام الباحثان بتصنيف المستفيدين في أربع مجموعات: شركاء ومديري المراجعة لتمثيل القائمين بالإعداد Preparers، والمحاسبين القانونيين لتمثيل المراجعين، والمساهمون لتمثيل الملاك، والمحللين الماليين لتمثيل الجمهور. حيث كشفت الدراسة عن عدم تمييز المستفيدين بين المحددات المستخدمة في تقييم جودة خدمات المراجعة وتلك المستخدمة في تقييم المراجع. بالرغم من ذلك، قام الباحثان بتحديد ست أبعاد لجودة خدمات المراجعة: مصداقية المراجع، استقلالية المراجع عن إدارة الشركة، شمولية وتغطية التقرير للأمور التي تهم كلا من المراجعين والمساهمين، والخبرة المتخصصة بصناعة العميل، حماية مصالح الأقلية من المساهمين، تبني المراجع لنظرة الريبة والاشتباه فيما يقوم بمراجعته.

٤-٢-٢ حجم مكتب المراجعة:

بينما حاولت الدراسات سالفة الذكر تحديد كيفية تمييز عملاء المراجعة والمستفيدين الخارجيين لجودة خدمات المراجعة، فقد ركزت العديد من تلك الدراسات علي توضيح كيفية استخدام المستفيدين الخارجيين لحجم الشركة، وبدرجة اقل، لنسبة الملكية التي يحتفظ بها الملاك/الإدارة في الشركة، كمقاييس لتمييز جودة خدمات المراجعة. لذلك، سيتم التركيز في الجزء التالي علي عرض الدراسات التي تناولت حجم مكتب المراجعة كمقياس لجودة المراجعة. فقد تم صياغة الفرض الأولي للربط بين حجم مكتب المراجعة وجودة خدمات المراجعة من قبل (DeAngelo, 1981). حيث تفترض الباحثة قيام شركات المراجعة كبيرة الحجم بتقديم خدمات مراجعة عند مستويات جودة مرتفعة، وذلك بسبب عدم قدرتها علي تحمل مخاطر فقدان كل عملائها الآخرين نتيجة لانجازها عملية مراجعة دون المستوي القياسي.

حيث يقوم عميل المراجعة بأداء الأتعاب، ليس فقط عن السنة الحالية، ولكن أيضا عن الفترات المستقبلية التي يستطيع خلالها مكتب المراجعة الاحتفاظ بالعميل. وبالرغم من إمكانية تحقيق مكتب المراجعة إيرادات إضافية من خلال اكتساب عملاء جدد، فإنها لا تحل محل الإتعاب الحالية بسبب الطبيعة المتميزة لكل علاقة تربط بين مكتب المراجعة وكل من عملائها. إن صعوبة إحلال أتعاب المراجعة يحفز مكتب المراجعة علي تلبية كافة احتياجات العميل بهدف الاحتفاظ به لفترات مستقبلية أطول. فبرغم تعدد عملاء مكتب المراجعة، فان صعوبة الاحتفاظ بأحد عملائها قد يتسبب في فقدانها للعديد أو كل عملاء المراجعة. وبالتالي، كلما ذاد عدد عملاء مكتب المراجعة، كلما تقلص احتمال قيام الشركة بتقديم خدمات مراجعة دون المستوي القياسي لأي من عملائها. حيث تتضمن الخسارة، ليس فقط فقد العميل الذي تم إصدار تقرير مضلل بشأنه، ولكن أيضا فقد كل عملاء المراجعة الآخرين الذين أصبحوا غير

راغبين في الارتباط بشركة مراجعة ذات سمعة مشبوهة. نتيجة لذلك، يعتبر حجم مكتب المراجعة، والذي يمكن تحديده بسهولة، مقياس ملائم لجودة خدمات المراجعة، والتي لا يمكن تقييمها بشكل مباشر من قبل الأطراف الخارجية الأخرى.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين حجم مكتب المراجعة وجودة خدمات المراجعة، فقد سعت دراسة (Jang &Lin, 1993) لتحليل تأثير حجم مكتب المراجعة، كمقياس لجودة خدمات المراجعة، علي رد فعل سوق المال لعمليات IPO. تحديداً، سعي الباحثان لتتبع حجم التعاملات في أسهم عمليات IPO خلال اليوم الأول للتعاملات، وخلال الأيام التالية للتعاملات. فطبقاً للدراسات السابقة، يعتبر رد فعل المستثمرين للمعلومات قوي ولكنة غير مستمر. لذلك، إذا كان حجم مكتب المراجعة مؤشر لجودة خدمات المراجعة، فان رد فعل سوق المال لعمليات IPO، والتي تخضع لمراجعة احدي الشركات الثمانية الكبرى، يكون اكبر من رد فعل السوق لعمليات IPO التي لا تخضع لمراجعة احدي الشركات الثمانية الكبرى. حيث تدعم نتائج الدراسة هذه الفرضية، والتي توضح كون المستثمرين أكثر حذر عندما يتم مراجعة المعلومات من قبل مراجع لا يمكن الاعتماد علية، وفي تلك الحالة، يتم قياس إمكانية الاعتماد من خلال حجم مكتب المراجعة. كما استخدم (Firth &Liau-Tan, 1998) عمليات IPO في دراسة جودة خدمات المراجعة في سنغافورة، حيث معدل التقاضي وإقامة دعاوي ضد المراجعين منخفض جدا، مما يوفر مجال أفضل لتقييم تأثير جانب الطلب علي جودة خدمات المراجعة واختبار نموذج (Datar *et al*., 1991) لجودة خدمات المراجعة. فقد قام الباحثان باستخدام ١٣٢ عملية IPO في بورصة سوق المال السنغافورية، لدراسة احتمال قيام الشركات التي تعاني من مستوي عال من المخاطر بالاستعانة بشركات مراجعة تقدم خدمات عند مستويات جودة مرتفعة، وما إذا كان ذلك يضمن تقييم أفضل من قبل السوق. ولأغراض الدراسة، تم تحديد مكتب المراجعة الذي يقدم خدمات عند مستويات جودة مرتفعة باعتباره احدي شركات المراجعة الثمانية الكبرى. حيث كشفت الدراسة عن استعانة الشركات التي تعاني من مستويات مرتفعة من المخاطر بأحدي الشركات الثمانية الكبرى، حيث يسمح هذا الاختيار بالإبقاء علي نسبة منخفضة من الملكية في الشركة، وفي نفس الوقت، ضمان صفقة بيع مربحة. حيث تدعم نتائج تلك الدراسة نتائج دراسة (Datar *et al*., 1991).

كما قامت العديد من الدراسات السابقة باستخدام جودة رقم الأرباح في تقييم جودة خدمات المراجعة. فقد قام (Davidson &Neu, 1993) باستخدام تنبؤات الإدارة بالإرباح في تقييم جودة المراجعة. فطبقا للدارسة، تقوم الإدارة بوضع تنبؤات الأرباح قبل البدء بمراجعة القوائم المالية بفترة طويلة، حيث تمثل تلك التنبؤات توقعات الإدارة فيما يتعلق برقم صافي الدخل. وبمجرد إعلان الإدارة عن التنبؤات للجمهور، يكون لدي الإدارة حافز قوي لتحقيق أو

لتجاوز الأرقام المتنبأ بها. لذلك، يمكن تقييم جودة خدمات المراجعة من خلال تقدير مدي التقارب بين الأرقام الخاضعة للمراجعة وتنبؤات الإدارة. فإذا كانت هناك علاقة ايجابية بين حجم مكتب المراجعة وجودة خدمات المراجعة، فان مراجعة الشركات التي تخضع للمراجعة من قبل شركات المراجعة الكبرى تكشف عن وجود تباين جوهري بين رقم الدخل الخاضع للمراجعة والمتنبأ به، وذلك بالمقارنة مع مراجعة الشركات التي تخضع للمراجعة من قبل الشركات صغيرة الحجم، وذلك بعد التحكم في متغير المخاطر التي تتعرض لها الشركات. حيث قام (Davidson &Neu, 1993) بدراسة ١١٢ شركة مسجلة ببورصة تورنتو للأوراق المالية Toronto Stock Exchange، وقد كشفت نتائج الدراسة عن ارتباط شركات المراجعة الثمانية الكبرى بالكشف عن التنبؤات الأقل دقة، بالمقارنة بشركات المراجعة صغيرة الحجم، والذي يدعم فرضية تقديم كبرى شركات المراجعة لخدمات مراجعة عند مستويات جودة مرتفعة. وقد حاول (Clarkson, 2000) تأكيد نتائج الدارسة التي قام بها(Davidson &Neu, 1993). حيث قام الباحث باستخدام نفس مجتمع العينة، عمليات IPO في بورصة تورنتو للأوراق المالية في الفترة من ١٩٨٤ إلى ١٩٨٧، بالإضافة إلي عينة إضافية من العمليات في الفترة من ١٩٩٢ إلي ١٩٩٥، حيث تم التحكم في متغير المخاطر التي تتعرض لها الشركات. وبالرغم من ذلك، فقد فشلت الدراسة في تأكيد نتائج دراسة (Davidson &Neu, 1993). حيث كشفت الدراسة عن وجود علاقة ايجابية غير جوهرية احصائياً بين دقة التنبؤات وجودة خدمات المراجعة. ويمكن إرجاع سبب اختلاف نتائج الدراستين إلي طبيعة العلاقة المتبادلة بين متغيري جودة التنبؤ وجودة المراجعة. حيث تفترض دراسة (Davidson &Neu, 1993) عدم مشاركة المراجع في عملية التنبؤ بالأرباح، وبالتالي استقلالية المتغيرين بعضهم عن بعض. بينما يشكك (Clarkson, 2000) في هذا الافتراض. بالإضافة لذلك، يؤدي اختلاف أساس الأرباح المستخدم في الدراسة إلي اختلاف ما يتم التوصل إليه من نتائج. لذلك، ظهرت الحاجة إلي تحسين عناصر النموذج.

استجابة لذلك، ظهر توجه أخر للبحوث، تمثل في قيام (Becker *et al.*,1998) باستخدام أرقام الأرباح المحسوبة باستخدام أساس الاستحقاق في تقييم العلاقة بين عملية إدارة الأرباح وجودة المراجعة. فنظرياً، يستطيع المديرون التأثير علي محتوى القوائم المالية من خلال اختيار احدي السياسات المحاسبية المتعارف عليها، وتفضيلها علي سياسة أخرى. حيث يتم تقييد تلك الممارسة لإدارة الأرباح من قبل المراجع الذي يقدم خدمات عند مستويات مرتفعة من الجودة، والذي لن يسمح بممارسة التلاعب بالأرقام المحاسبية. لذلك، لن تسمح الست شركات الكبرى، والتي تقدم خدمات مراجعة ذات جودة مرتفعة، لعملائها بالتلاعب بأرقام الأرباح المحسوبة باستخدام أساس الاستحقاق. وقد اكتشف الباحثون بعض الدعم لتلك الفرضية، حيث كشفت

النتائج عن قيام شركات المراجعة من غير الشركات الست الكبرى بالتصريح أكثر عن حالات التلاعب بأرقام الأرباح بالمقارنة بالشركات الست الكبرى. كما قام (Krishnan, 2003) بفحص العلاقة بين إدارة الأرباح وعائد سوق المال للشركات الخاضعة لمراجعة الشركات الست الكبرى وشركات المراجعة الأخرى. حيث كشفت نتائج الدراسة عن وجود علاقة جوهرية بين أرقام الأرباح المحسوبة بشكل تحكمى وعائد سوق المال للشركات الخاضعة لمراجعة الشركات الست الكبرى. فقد توصل (Krishnan, 2003) إلي أن الشركات الست الكبرى تحسن من مصداقية القوائم المالية، لذلك يكون المحتوى الإعلامي للقوائم المالية أفضل، وبالتالي يعكس عائد سوق المال الثقة المتزايدة من قبل المستثمر. بالمثل، استخدم (Balsam *et al*., 2003) أرقام الإرباح المحسوبة بشكل تحكمي في تقييم العلاقة بين جودة الإرباح وجودة المراجعة. حيث قام الباحثون بفحص تأثير تخصص المراجع علي حجم الأرباح المحسوبة بشكل تحكمي. فإذا ترتب علي تخصص المراجع في مراجعة صناعة معينة تحسين في جودة خدمات المراجعة، فيفترض وجود علاقة عكسية بين تخصص المراجع والأرباح المحسوبة بشكل تحكمي. حيث كشفت الدراسة عن بعض الدعم لتلك الفرضية، كما كشفت عن اختلاف تأثير تخصص المراجع باختلاف الصناعة مجال التخصص.

بالمثل، استخدم (Jeong &Rho, 2004) الأرباح المحسوبة بشكل تحكمي في تقييم جودة المراجعة في كوريا. وقد تم اختيار كوريا بسبب طبيعة المناخ الاقتصادي والسياسي والتشريعي السائد فيها، حيث يتم اختيار المراجعين في كوريا علي أساس العلاقات الشخصية، بالإضافة لانخفاض الطلب علي خدمات المراجعة وانخفاض مخاطر التقاضي والدعاوي القضائية. في ظل هذا المناخ، يفترض الباحثان وجود حافز ضعيف لدي المراجعين للحد من السلوك الانتهازي للإدارة. حيث كشفت نتائج الدراسة عن عدم وجود فروق جوهرية بين حجم الأرباح المحسوبة بشكل تحكمي في الشركات الخاضعة لمراجعة الشركات الست الكبرى وفي الشركات الخاضعة لمراجعة الشركات الأخرى. حيث تتوافق نتائج تلك الدراسة مع الدراسات التي تم إجراؤها في كوريا، ولكنها لا تتوافق مع نتائج الدراسات في البلدان الأخرى. وبالتالي فان فرضية تقييد الشركات الست الكبرى لسلوك الإدارة المتعلق بالأرباح المحسوبة بشكل تحكمي، وبالتالي تقديم خدمات مراجعة بجودة مرتفعة، قد يتوقف علي المناخ الاقتصادي الذي تتم فيه عملية المراجعة. وفي نفس السياق، قام (Krishnan &Schauer, 2000) بتقييم جودة خدمات المراجعة في قطاع المنشات غير الهادفة للربح. لقياس جودة خدمات المراجعة، استخدمت الدراسة مدي الالتزام بمبادئ المحاسبة المتعارف عليها والمتعلقة بثمانية أشكال من الإفصاح واجبة التطبيق. وبعد تقييم جودة الإفصاح في ١٦٤ منشاة تعمل في المجال التطوعي، كشفت نتائج الدراسة عن زيادة الالتزام بمبادئ المحاسبة المتعارف عليها في حالة المنشات الخاضعة لمراجعة احدي الشركات الست

الكبرى. وبالتالي تكشف الدراسة عن وجود علاقة ايجابية بين حجم مكتب المراجعة وجودة خدمات المراجعة.

يتضح من تلك الدراسات وجود علاقة بين الحجم والجودة. بالرغم من ذلك، لم يتم تأكيد فرضية وجود علاقة سببية بين شركات المراجعة كبيرة الحجم وجودة القوائم المالية. فقد تتمتع القوائم المالية بجودة مرتفعة قبل انخراط المراجعون في عمليات المراجعة، كما أن شركات المراجعة كبيرة الحجم قد تجني مزايا الشركات الجيدة، فقط بسبب الحجم. فقد تتمتع معظم الشركات المقيدة بالبورصة بقوائم مالية عالية الجودة، مع وجود أسباب أخرى وراء استعانة تلك الشركات بشركات مراجعة كبيرة الحجم. حيث يعتقد (Francis, 2004) "أن التفسير البديل قد يتمثل في استعانة الشركات الجيدة غالبا بإحدى الشركات الأربعة الكبرى، حيث أنها نادراً ما تقوم بإدارة الأرباح، وأنها بوجه عام تتمتع بأرقام أرباح ذات جودة مرتفعة. وبالتالي لا تعتبر عمليات المراجعة ذات الجودة المرتفعة السبب وراء النتائج الملحوظة لعملية المراجعة، وقد يكون السبب هو استعانة الشركات الجيدة التي تتمتع بأرقام أرباح ذات جودة مرتفعة بمراجعين يقدموا خدمات بجودة مرتفعة" (Francis, 2004, P.354).

فقد استعرض (Lennox, 1999) نظريتين سائدتين للعلاقة بين حجم مكتب المراجعة وجودة خدمات المراجعة: نظرية السمعة الجيدة The Reputation Theory، ونظرية الثراء The Deep Pockets Theory. حيث تقوم نظرية السمعة الجيدة علي دراسة (DeAngelo, 1981)، ويعتمد مضمونها علي تأسيس شهرة المراجع بناءاً علي السمعة الجيدة، وعلي قيام عملاء المراجعة بالاستعانة بشركات المراجعة بناءاً علي شهرتهم، وان السبب في تقديم خدمات مراجعة ذات جودة مرتفعة هو خوف مكتب المراجعة من أن تفقد سمعتها الجيدة ومن ثم عملاؤها. في المقابل، تنص نظرية الثراء علي عدم الحاجة لقيام المراجع بإبداء الرأي في القوائم المالية، وان دورة يتمثل فقط في تأمين المساهمين ضد الخسائر الناتجة عن الإعداد غير السليم للقوائم المالية. حيث يتم الاستعانة بشركات المراجعة كبيرة الحجم بسبب إمكانية مقاضاتها والحصول منها علي تعويضات كبيرة تمكن من تغطية بعض خسائر المستثمرين في حالة مواجهة كارثة مالية. فنظرياً، إذا كانت شركات المراجعة الكبرى تقدم خدمات مراجعة بجودة مرتفعة، فان احتمالات مقاضاتها تكون اقل منة في حالة شركات المراجعة صغيرة الحجم، وبالتالي تكون اقل عرضة للانتقاد بالمقارنة بشركات المراجعة الصغيرة، حيث يترتب علي تعرض مكتب المراجعة للانتقادات أو التقاضي تقلص الطلب علي خدماتها. حيث قام (Lennox, 1999) بفحص ١٣٩ نقد عام، ورد بجريدة Financial Times، موجه لأداء المراجعين القانونين لشركات مقيدة ببورصة المملكة المتحدة. وقد توصل الباحث إلي أن شركات المراجعة الكبرى تكون أكثر عرضة للانتقاد والتقاضي، وبالتالي توجد علاقة جوهرية بين حجم مكتب المراجعة واحتمال

تعرضها للدعاوي والتقاضي. وبالرغم من ذلك، لم يتقلص الطلب علي خدمات شركات المراجعة الكبرى عقب تعرضها للانتقاد. حيث تتوافق نتائج الدراسة مع محتوي نظرية الثراء، في وجود علاقة طردية بين حجم مكتب المراجعة وإمكانية الحصول منها على تعويضات كبيرة، وعدم وجود علاقة سببية بين متغير الحجم ومتغير جودة خدمات المراجعة.

وفي دراسة مماثلة، قام (Franz *et al*., 1998) بفحص ٨٠ تقرير صحفي في جريدة Wall Street تنتقد أداء المراجعين خلال الفترة من ١٩٧٦ إلي ١٩٩٤. حيث يعتقد الباحثون أن تؤدي مثل هذه التصريحات إلي نتائج سلبية علي أسعار أسهم عملاء المراجعة الآخرين الذين لم يكونوا طرف في الدعاوي والقضايا المرفوعة. وبالرغم من عدم توصل الباحثون إلي دليل علي الآثار السلبية علي أسعار الأسهم نتيجة الإعلان عن إجراءات التقاضي والدعاوي، فقد فشلوا في التحقق مما إذا كانت الآثار السلبية تكون نتيجة لتأثير السمعة أو نتيجة تأثير الثراء. فطبقاً لفرضية الدراسة، يترتب علي الادعاء بفشل عملية المراجعة تدمير سمعة مكتب المراجعة، ويترتب علي تلك السمعة السيئة تأثير سلبي علي اعتقاد المستثمرين المحتملين بجودة القوائم المالية التي تخص عملاء مراجعة آخرين خضعوا لمراجعة نفس مكتب المراجعة. وعلي الجانب الأخر، سيترتب علي الادعاء بفشل عملية المراجعة استنزاف الموارد المالية لمكتب المراجعة في صورة تعويضات، مما يترتب عنه عدم إمكانية الاعتماد علي مكتب المراجعة في المستقبل، في التأمين ضد الخسائر الناتجة عن الإعداد غير السليم للقوائم المالية. وبالتالي توفر النظريتان تفسير ملائم لانخفاض أسعار الأسهم.

بصرف النظر عن تأثير أي معلومة سلبية، عن مكتب المراجعة، علي أسعار أسهم عملاء المراجعة، فقد تساءل بعض الباحثون عن إمكانية أن يترتب علي الإجراءات المتخذة ضد شركات المراجعة الدولية نفس النتيجة بسبب الجودة السيئة لخدمات المراجعة أو بسبب تأثير الثراء. فقد قام (Hillison &Pacini, 2004) بفحص الأثر علي أسعار الأسهم نتيجة دعوي قضائية تتعلق بإشاعة، تم الإعلان عنها في جريدة Financial Press، عن إفلاس احد عملاء Ernst &Young خلال نوفمبر- ديسمبر ١٩٩٠. حيث يسود الاعتقاد بأن المراجع الذي يقع في مأزق، غالبا ما يضحي بجودة خدمات المراجعة، وذلك بعدم تصريحه عن ما اكتشفه من مخالفات/خروقات حتى لا يفقد عميل المراجعة. أما الأثر علي عميل المراجعة فيتمثل في ما يتحمله من تكاليف إضافية ترتبط بزيادة مخاطر المعلومات نتيجة عدم إمكانية الاعتماد علي معلومات القوائم المالية، والضغوط المتزايدة علي الشركة للتعويض عن الخسائر الناجمة عن الاستعانة بمراجع غير كفء. حيث قام الباحثون بدراسة ٦٦٦ عميل لشركة Ernst &Young منذ ١٩٩٠. وقد كشفت نتائج الدراسة عن أن تصريح جريدة Financial Press قدم معلومات للمستثمرين عن

وجود تأثير سلبي علي أسعار الأسهم نتيجة لهذا التصريح. كما كشفت الدراسة عن اهتمام المستثمرين بتأمين المراجع للخسائر المحتملة، في حالة الشركات التي تواجه مخاطر مرتفعة. حيث يوفر ذلك دليل يدعم نظرية الثراء، يتمثل في زيادة أهمية تغطية المراجع للخسائر في حالة قبول المخاطر المرتفعة.

كما قام (Barton, 2005) بتحليل مماثل لعملاء شركة Arthur Andersen، خلال فترة إدانتها بسوء السلوك ألمناف لأخلاق المهنة. حيث قام (Barton, 2005) بفحص و تحديد توقيت استغناء عميل المراجعة عن خدمات مكتب المراجعة، بهدف تحديد درجة حساسية عملاء المراجعة لسمعة المراجع ولمدي مصداقية القوائم المالية. حيث يفترض الباحث قيام عملاء المراجعة الأكثر حرصاً علي مصداقية قوائمهم المالية بالمبادرة بإحلال شركة Andersen بشركة مراجعة أخري حسنة السمعة. وقد كشفت نتائج الدراسة عن قيام شركة Andersen بمراجعة ٢٩٩ شركة مقيدة بالبورصة، حيث قام ٨٣% من تلك الشركات بتغيير مكتب المراجعة بحلول نهاية أغسطس ٢٠٠٢. بالرغم من ذلك، قامت ٥% من تلك الشركات بتغيير مكتب المراجعة قبل اتهام شركة Andersen بسوء السلوك ألمناف لأخلاق المهنة. حيث يعتقد Barton أن السبب في انخفاض معدل التغيير الفوري لمكتب المراجعة يتمثل في عدم الاهتمام بسمعة مكتب المراجعة، أو التكاليف المرتفعة المرتبطة بتغيير مكتب المراجعة، أو عدم التأكد من حقيقة تورط شركة Andersen في فضيحة شركة Enron، أو بسبب عدم قدرتها علي الاستمرار (Barton, 2005, P.554). كما استنتجت الدراسة أن مديري الشركة هم من أكثر المهتمين بمصداقية القوائم المالية للشركة. حيث يرغب المديرون في الظهور بصورة من يحرص علي الالتزام بإستراتيجية إعداد تقارير مالية نزيهة بهدف الحصول علي تمويل بأقل تكلفة. حيث يعتبر الاستعانة بمراجع حسن السمعة جزء من تلك الإستراتيجية.

أخيراً، قام (Reed *et al.*, 2000) بدراسة الطلب علي خدمات المراجعة ذات الجودة المرتفعة، وذلك من خلال فحص إجراءات تغيير مكتب المراجعة بعد الإعلان عن إفلاسها. حيث تم تعريف خدمات المراجعة ذات الجودة المرتفعة، في الدراسة، علي أنها تلك الخدمات التي يتم الحصول عليها من احدي شركات المراجعة الست الكبرى. حيث قام الباحثون بدراسة عملاء شركة Laventhol &Horwath، وذلك قبل إعلان إفلاسها. فبعد الإعلان عن إفلاس الشركة، كان عملائها مجبرين علي اختيار شركة مراجعة أخرى. قام الباحثون بمقارنة خصائص عميل المراجعة، مثل حجم الديون، والإصدار المستقبلي للأوراق المالية، وخطط المكافآت القائمة علي الأرقام المحاسبية، ونسبة ملكية الإدارة، ومخاطر الشركة، وحجم الشركة، ونوع مكتب المراجعة المختارة (مثلاً احدي الشركات الست الكبرى أو احدي الشركات الأخرى). حيث كشفت النتائج عن تمتع العملاء الذين اختاروا إحدى شركات المراجعة

الست الكبرى بدرجة عالية من الرفع المالي/الاقتراض، وقيامهم بطرح أوراق مالية جديدة للاكتتاب، مع وجود نسبة منخفضة لملكية الإدارة بالمقارنة بالعملاء الذين اختاروا إحدى شركات المراجعة الأخرى. وقد استنتج الباحثون أن حجم وهيكل الشركة المالي تعتبر أهم المتغيرات التي تؤثر في الطلب علي جودة خدمات المراجعة.

٤-٢-٣ نسبة الملكية المبقاة للملاك:

اهتمت العديد من الدراسات السابقة بفحص العلاقة بين جودة خدمات المراجعة ونسبة الملكية التي يحتفظ بها الملاك أو الإدارة في الشركة. فقد قدمت بعض الدراسات المذكورة أنفاً، مثل (Datar *et al*., 1991; Firth &Liau-Tan, 1998) بعض الدعم لنظرية محتواها أن خدمات المراجعة عالية الجودة تخدم كإشارة عن معلومات خاصة مرسلة من الملاك إلي المستثمرين المحتملين. حيث تمكن تلك الإشارة الملاك من الحصول علي تقييم/تسعير أفضل للأوراق المالية، وفي نفس الوقت الاحتفاظ بنسبة ملكية مبقاة منخفضة. قام (Firth &Smith, 1992) بفحص ١٠٣ إصدار جديد في بورصة نيوزلندا للأوراق المالية، حيث توفر إصدارات الأسهم الجديدة موقف فريد لتقييم نموذج إرسال الإشارات. فلا تستعين الكثير من الشركات بمراجع إلا بعد قيدها بالبورصة، وبالتالي يمثل اختيار المراجع رسالة إعلامية. بالإضافة لذلك، تعتبر تكاليف الوكالة ولا تماثلية المعلومات مرتفعة غالباً في تلك الشركات. في ذلك الوضع، يمكن أن يخفض اختيار المراجع من حالة عدم التأكد التي يواجهها المستثمر المحتمل. فقد استنتج الباحثون أن احتمال الاستعانة بأحدي الشركات الثمانية الكبرى يمكن أن يزيد من نسبة ملكية الأسهم العادية التي يحوزها غير المديرين، ونسبة الدين إلي الملكية، وذلك بعد الإصدار الجديد. بالرغم من ذلك، فان احتمال الاستعانة بإحدى الشركات الثمانية الكبرى يتناقص مع عمر الشركة. حيث توفر دراسة (Pittman &Fortin, 2004) بعض الدعم لفرضية تناقص الحاجة لخدمات شركات المراجعة الكبرى مع طول عمر الشركة. فبعد فحص ٣٧١ عملية اكتتاب أولي تمت خلال الفترة من ١٩٧٧ إلي ١٩٨٨، كشفت نتائج الدراسة عن تناقص أهمية اسم أو سمعة المراجع مع طول عمر الشركة العميلة، ويعتبر ذلك صحيحاً في حالة الشركات التي تتمتع بتاريخ ائتماني قصير. ففي السنوات الأولي، تتمتع الشركة بتاريخ قصير في الحصول علي الائتمان، ومع نضوج الشركة، تتناقص أهمية اسم وسمعة المراجع، عندما تستطيع الشركة صياغة تاريخها الائتماني بنفسها. وفي جميع الحالات، يجب أن ترسل معظم الشركات إشارات تحوي معلوماتها الخاصة إلي السوق.

كما قام (Clarkson &Simunic, 1994) بمحاولة لاختبار نموذج (Datar *et al*., 1991). حيث تم اختبار فرضية سعي الشركات التي تواجه مخاطر مرتفعة لاختيار مراجعين يقدموا خدمات مراجعة بجودة عالية، وذلك بالتطبيق علي كندا. وقد تم اختيار كندا بسبب انخفاض مخاطر الدعاوي

والقضايا المرفوعة ضد المراجعين. كما سعت الدراسة لاختبار فرضية انخفاض نسبة الملكية المبقاة من قبل الملاك في الشركات التي تواجه مخاطر مرتفعة، بالمقارنة بالشركات التي تواجه مخاطر منخفضة، نتيجة لاختيار مراجع يقدم خدمات مراجعة بجودة مرتفعة. حيث قام الباحثون باختيار عينة من ٨٨ عملية اكتتاب أولي تمت في كندا. وكشفت النتائج عن وجود علاقة ايجابية بين جودة خدمات المراجعة والمخاطر. بالإضافة لذلك، تدعم نتائج الدراسة نموذج (Datar *et al*., 1991) والمتعلق بمتوسط نسبة الملكية المبقاة. بالرغم من ذلك، توجد فروق جوهرية بين نتائج تلك الدراسة ونتائج الدراسة التي تم تطبيقها علي الولايات المتحدة. حيث يعزو الباحثون تلك الفروق لاختلاف المناخ التشريعي والقانوني في البلدين.

في نفس السياق، ينتقد (Lee *et al*., 2003) نظرية النسبة المبقاة والتي تم تطويرها من قبل (Datar *et al*., 1991). حيث يعتقد الباحثون عدم وجود مبرر منطقي للاعتقاد بان "جودة خدمات المراجعة تعتبر إشارة فعالة، وتحل محل الإشارات الأخرى المحتملة، عن نسبة الملكية المبقاة" (Lee *et al*., 2003, P.381). حيث قام الباحثون باختبار احتمال وجود علاقة بين الإفصاح الاختياري الكامل في نشرة الاكتتاب وجودة خدمات المراجعة. وفي سبيل ذلك، قام الباحثون بدراسة ٢٦٦ عملية اكتتاب أولي تمت في سوق المال الاسترالي خلال الفترة ١٩٧٦ إلي ١٩٨٩. وعلي الرغم من توافق النتائج مع نتائج دراسة (Datar *et al*., 1991)، فقد كشفت النتائج عن ارتباط الإشارة المرسلة عن جودة خدمات المراجعة بنطاق البيانات المالية الخاضعة للمراجعة والمعدة من قبل العميل القائم بإصدار الأسهم. حيث ينتقد الباحثون النماذج الأخرى المتعلقة بتأثير اختيار المراجع بسبب تجاهلها للعديد من الإشارات الأخرى التي تقوم بإرسال معلومات إلي السوق.

كما قام (Piot, 2001) بدراسة ٢٨٥ شركة مقيدة ببورصة باريس للأوراق المالية، وقد توصل الباحث إلي وجود علاقة بين شهرة المراجع وجودة عمليات المراجعة. بالرغم من ذلك، لا تعتبر الدراسة نموذج الوكالة ملائم للتطبيق في بيئة الأعمال الفرنسية، والتي تتميز بمركزية الملكية والرقابة. فطبقا لدراسة (Piot, 2001)، لا تعتبر المراجعة آلية اختيارية للرقابة ولكنها تعتبر إجراء إلزامي في معظم البلدان. لذلك، فان نموذج الوكالة قد لا يكون نموذج فعال لتحليل تلك المواقف.

أخيرا، قام (Gul *et al*., 2002) بتوسيع نطاق دراسة العلاقة بين جودة خدمات المراجعة ونسبة ملكية الإدارة، بحيث تشمل جودة الإرباح المحاسبية. فيجب علي المساهمين، في الشركة التي تحتفظ بنسبة ملكية منخفضة من قبل المديرين، اللجوء إلي العقود القائمة علي الأرقام المحاسبية لمراقبة المديرين ومنعهم من استغلال الفصل بين الملكية والإدارة. لذلك، يقوم

المديرين باستخدام مساحة الحرية داخل نطاق GAAP لتوظيف العقود في تحقيق مصالحهم الخاصة، مما يترتب عنة انخفاض جودة الأرقام المحاسبية. وفي تلك الحالة، يمكن أن تساهم عملية المراجعة ذات الجودة المرتفعة في تقليص هذا الخفض في جودة المعلومات. ولاختبار هذا الفرض، يجب تحديد العلاقة بين جودة المراجعة وجودة الإرباح المعلنة. تحديداً، "(أ) تنعكس الجودة العالية لخدمات المراجعة في ارتفاع جودة الإرباح، و(ب) توجد علاقة ايجابية بين جودة الإرباح والعلاقة بين الأرباح المعلنة وعائد السوق" (Gul *et al*., 2002, P.27). حيث قام الباحثون بدراسة سلسلة زمنية تتكون من ٤٦٨ سنة مالية لعدد من الشركات المقيدة بالبورصة الاسترالية. حيث كشفت النتائج عن وجود علاقة قوية بين نسبة ملكية الإدارة وجودة الأرقام المحاسبية، وذلك في الشركات التي لم تخضع للمراجعة من قبل إحدى الشركات الست الكبرى. لذلك فعند انخفاض جودة خدمات المراجعة، يترتب علي زيادة نسبة ملكية الأطراف الداخلية في الشركة تحسين جودة الأرباح المعلنة. والعكس صحيح، فعند ارتفاع جودة خدمات المراجعة، تظهر الحاجة لنسبة ملكية منخفضة من قبل الأطراف الداخلية لضمان تحسين جودة الأرقام المحاسبية.

٤-٣. تحسين جودة خدمات المراجعة:

يغطي هذا الجزء الدراسات التي تناولت البدائل المختلفة لتحسين جودة المراجعة. حيث تقدم تلك الدراسات اقتراحات لكيفية مواجهه التهديدات التي تحيط بجودة المراجعة، والتي تم حصرها من قبل (Plaats, 2000) فيما يلي:

١. انخفاض أتعاب المراجعة. مما يترتب عنه المنافسة علي السعر، وتقليص حجم اختبارات التحقق التفصيلية، وانخفاض خبرة وتأهيل فريق عمل المراجعة، والتعويض من خلال تقديم الخدمات الأخرى غير المرتبطة بالمراجعة.
٢. زيادة حدة المنافسة في الاستعانة بفرق عمل مؤهلة ذات خبرة طويلة.
٣. ممارسة الضغوط علي إدارة الشركات لإدارة الإرباح كجزء من إستراتيجية لمواجهه المنافسة.
٤. زيادة هامش الربح المحقق من الخدمات الأخرى غير المرتبطة بالمراجعة، مما يترتب عنة منح عميل المراجعة قوة تفاوضية عند مناقشة أي تسويات/تعديلات مرتبطة بالمراجعة.

وقد تم اقتراح العديد من البدائل لتحسين جودة خدمات المراجعة. حيث يتناول هذا الجزء بعض تلك البدائل ومنها التدوير الإلزامي للمراجعين، وإجراء تغييرات بالمناخ التشريعي والقانوني، بالإضافة لتطبيق إجراءات لحوكمة الشركات.

٤-٣-١ التدوير الإلزامي للمراجعين:

ناقش (Arrunada &Paz-Ares, 1997) النتائج العكسية المحتملة لسياسة التدوير الإلزامي لشركات المراجعة. فطبقاً للباحثين، يترتب علي التدوير الإلزامي تقليص حدة المنافسة في سوق خدمات المراجعة. فلن يوجد لدي شركات المراجعة الحافز لتطوير أساليب مراجعة أكثر فعالية، وذلك لإدراكهم حاجة الشركات لتغيير المراجعين علي كل حال. فبدلاً من تنافس شركات المراجعة مع بعضها البعض للفوز بعقود مع العملاء نتيجة لتميزهم في انجاز التكليفات، تستطيع شركات المراجعة تقليص حجم استثماراتها في تكنولوجيا المراجعة نظراً لاضطرار العملاء إلي تغيير المراجعين علي أي حال. نتيجة لذلك، ستفوز شركات المراجعة حتى غير المؤهلة منها ببعض العقود مع عملاء المراجعة. بالإضافة لذلك، يعتقد الباحثون أن يؤدي تطبيق تلك السياسة إلي زيادة جوهرية في التكاليف المباشرة للمراجعة نتيجة لتكرار الإجراءات الأولية للمراجعة. بالإضافة لذلك، سيترتب علي تطبيق تلك السياسة زيادة في التكاليف الضمنية للمراجعة. حيث يعتقد الباحثون ظهور ثلاث أنواع من التكاليف الضمنية نتيجة لتطبيق سياسة التدوير الإلزامي للمراجعين:

١. تدمير أنواع معينة من الأصول المرتبطة بعميل المراجعة: حيث يترتب علي تطبيق سياسة التدوير تدمير أنواع معينة من الأصول اللازمة لانجاز عملية المراجعة، وهي تلك الأصول التي تكتسب قيمتها من العلاقة التعاقدية القائمة بين المراجع وعميل المراجعة (Arrunada &Paz-Ares, 1997, P.33). حيث تتعلق تلك الأصول بدراية وخبرة المراجع بالنظام المحاسبي للعميل، والثقة النامية بين العميل والمراجع. حيث يشكك الباحثان في إمكانية تطوير مثل تلك الأصول في ظل سياسة التدوير الإلزامي.
٢. تقليص الإجراءات التعاقدية الوقائية من جانب عميل المراجعة: ففي ظل سياسة اختيار المراجع غير الإلزامي، من الممكن اعتبار قرار تغيير المراجع إشارة ترسل معلومات لأسواق المال. أما في ظل سياسة التدوير الإلزامي للمراجع، تستطيع شركات المراجعة إخفاء السبب الحقيقي وراء التغيير والناتج عن الأداء المهني غير المرضي، وإظهاره علي أنة تغيير روتيني يفرضه القانون.
٣. إبرام عقود مراجعة غير مثالية: حيث ينجم عن إلزام عميل المراجعة بتغيير المراجعين قيامه بإجراء مفاضلة غير سليمة بين ما يحتاجه من كفاءات ومهارات وما يقدمه المراجع من خدمات.

بالرغم من ذلك، فقد تم تلخيص الآراء التي تفضل سياسة التدوير الإلزامي من قبل (Catanach &Walker, 1999). حيث يعتقد مؤيدو سياسة التدوير الإلزامي أن ينجم عن تطبيق تلك السياسة تحسين في جودة خدمات المراجعة، وذلك من خلال تعزيز استقلالية المراجع. حيث تعوق تلك السياسة توطيد العلاقة التي قد تنشا بين المراجع والعميل بمرور الوقت، كما أنها تعزز من مقاومة المراجع للضغوط التي تمارس علية من قبل الإدارة. فقد كشفت

بعض الدراسات السابقة عن وجود علاقة بين عدم تغيير المراجع وانخفاض جودة خدمات المراجعة.

فقد قام (Vanstraelen, 2000) بفحص التقارير السنوية التي يتم تسليمها للبنك البلجيكي والخاصة ببعض الشركات. حيث كشفت نتائج الدراسة عن حرص المراجعين علي عدم إبداء رأي غير نظيف كلما ذادت فترة تعاقد العميل مع المراجع. وفي المقابل، تقترح بعض الدراسات الحديثة أن يؤدي تحسين جودة خدمات المراجعة إلي عدم تغيير المراجع. فعلي سبيل المثال، استخدم (Johnson *et al*., 2002) مقياسين للأرباح المحسوبة بشكل تحكمي باستخدام أساس الاستحقاق، وذلك في تقييم جودة خدمات المراجعة في حالات عدم تغيير المراجع. حيث تم تصنيف طول فترة التعاقد مع المراجع إلي ثلاث فترات: القصيرة (٢ إلي ٣ سنوات)، والمتوسطة (٤ إلي ٨ سنوات) والطويلة (٩ سنوات فأكثر). وقد كشفت النتائج، أنة في ظل فترة التعاقد القصيرة تنخفض جودة رقم الأرباح المحسوب باستخدام أساس الاستحقاق مع زيادة تدخل الإدارة في احتساب الأرباح المعلنة في القوائم المالية، بالمقارنة بفترة التعاقد المتوسطة. بالرغم من ذلك، لم تظهر أي فروق جوهرية في الأرباح المحسوبة باستخدام أساس الاستحقاق في حالة فترة التعاقد المتوسطة بالمقارنة بالفترة الطويلة.

كما قام (Geiger &Raghunandan, 2002) بتحليل أراء المراجعين في مدي استمرارية شركات تم الإعلان عن إفلاسها فيما بعد، وذلك في تقييم جودة خدمات المراجعة. حيث سعي الباحثان لاختبار تأثير طول فترة التعاقد مع المراجع علي احتمال تحفظ المراجع بشان مدي استمرارية الشركة في تقرير المراجعة. حيث تم فحص تقرير المراجعة عن القوائم المالية المعدة مباشراً قبل الإعلان عن إفلاس الشركة. وقد كشفت النتائج عن وجود علاقة ايجابية بين طول فترة التعاقد مع المراجع واحتمال إعداده لتقرير مراجعة متحفظ. حيث يبرر الباحثان ذلك بأن المراجع يكون أكثر استجابة لضغوط العميل في السنوات الأولي من التعاقد. أما التفسير البديل فيتمثل في وجود منحي تعلم جديد مع كل تكليف من قبل عميل جديد، حيث يحتاج المراجع لفترة زمنية طويلة حتى يتعلم ويتفهم العمليات الخاصة بالعميل، ومن ثم تزداد شكوكه في نوايا الإدارة. وباستخدام أي من التفسيرين، لا تدعم نتائج الدراسة تطبيق سياسة التدوير الإلزامي للمراجع. وفي دراسة مماثلة، قام (Carcello &Nagy, 2004) بمقارنة حالات التلاعب بالقوائم المالية في ظل فترات التعاقد المختلفة مع المراجع، القصيرة والمتوسطة والطويلة. حيث يقترح الباحثان انخفاض جودة خدمات المراجعة في السنوات الأولي بسبب عدم كفاية المعرفة بالعميل، وانخفاضها في السنوات الأخيرة بسبب تأثر استقلالية وموضوعية المراجع. حيث قام الباحثان بتصنيف طول فترة التعاقد مع المراجع إلي ثلاث فترات: القصيرة (ثلاث سنوات فأقل)، والمتوسطة (٤ إلي ٨ سنوات)

والطويلة (٩ سنوات فأكثر). حيث كشفت النتائج عن حدوث عمليات أكثر للتلاعب بالقوائم المالية في السنوات الأولي من التعاقد مع المراجع.

أخيراً، قام (Ghosh &Moon, 2005) بمسح لأراء المستثمرين والوسطاء في الأسواق المالية فيما يتعلق باستمرارية التعاقد مع المراجع وعدم تغييره. حيث تم استخدام بعض المتغيرات التي تتأثر برقم الأرباح كمؤشر لجودتها ومن ثم لجودة خدمات المراجعة, وذلك من وجهه نظر المستثمرين. كما تم تحليل تأثير طول فترة التعاقد مع المراجع علي تقييم المحللين والوسطاء الماليين المستقلين لجودة رقم الأرباح. وقد ظهر توافق بين نتائج تلك الدراسة والدراسات السابقة، حيث تزداد الثقة في القوائم المالية مع زيادة فترة التعاقد مع المراجع. في ضوء ذلك, خلص الباحثان لوجود تأثير ايجابي لطول فترة التعاقد مع المراجع علي جودة خدمات المراجعة، وذلك من وجهه نظر المحللين والوسطاء الماليين، ومن ثم قد لا تكون سياسة التدوير الإلزامي للمراجع سياسة مجديه.

٤-٣-٢ البيئة القانونية وفرض الجزاءات:

اهتمت العديد من الدراسات بتحليل دور البيئة القانونية وفرض الجزاءات في تحسين جودة خدمات المراجعة. حيث يعتبر (Hill *et al.*, 1993) أن شركات المراجعة تتحمل مسئولية قانونية غير محددة بشكل دقيق في حالة فشل عملية المراجعة. وبالتالي، فمن الناحية القانونية، لم تتأكد مسئولية شركات المراجعة عن التصديق علي عدالة القوائم المالية، ولكن تتأكد مسئوليتهم عن تأمين غطاء لخسائر المستثمرين في حالات الإفلاس. يعتقد الباحثون أن هذا النظام يؤدي إلي تقليص وليس زيادة في جودة خدمات المراجعة، فمن غير المتوقع قيام المراجعون بتقديم إفصاحات إضافية في حالة خوفهم من مخاطر إقامة دعاوي قضائية ضدهم. وفي المقابل، يتم اتخاذ بعض الإجراءات من قبل المراجع لمواجهه مخاطر التعرض للدعاوي القضائية، تتمثل في: إجراء عمليات مراجعة أكثر عمق، اختيار عملاء المراجعة بعناية من خلال استبعاد عملاء يواجهون مخاطر تجارية مرتفعة أو صناعات عالية المخاطر، شراء غطاء تأميني للحماية، أو تضيق نطاق المراجعة بالتركيز علي بنود القوائم المالية ذات المخاطر العالية. حيث يساهم أول تلك الإجراءات فقط في تحسين جودة خدمات المراجعة، بينما تمثل الثلاثة الأخرى إجراءات وقائية في حالة انخفاض جودة الخدمات التي تقدمها مكتب المراجعة. وبالمثل، يعتقد (Willekens *et al.*, 1996) أن البيئة القانونية والتشريعية التي يعمل فيها المراجعون تتسم ببعض الالتباس وعدم الوضوح، وأنها تؤدي إلي تقليص جودة خدمات المراجعة. فيفترض أن يترتب عن التهديد بالتعرض للتقاضي حفز المراجع لبذل قصارى جهده لانجاز عمليات مراجعة عالية الجودة. و بالرغم من ذلك، تذهب الجهود الإضافية سدي إذا كانت المحاكم لا تقدرها ولا تكافئ المرجعون عنها، حيث لا يترتب عن بذل تلك الجهود أو تحمل تكاليف إضافية

تقليص لمخاطر التعرض للمسئولية القانونية في المستقبل. لذلك، يستنتج الباحثون أن البيئة القانونية والتشريعية التي تتسم بالالتباس وعدم الوضوح تقلص من جودة خدمات المراجعة، وفي نفس الوقت تزيد من أتعاب المراجعة. حيث يكون المراجع في وضع أفضل عند انجاز عملية المراجعة عند أدني مستويات الجودة، وفي نفس الوقت، يستطيع إقناع هيئة المدعين في تلك القضايا التي يكون فيها المراجع مدعي علية.

يترتب أيضا عن تلك البيئة القانونية والتشريعية مستويات غير مثلي للاستثمارات. حيث يعتقد (Schwartz, 1997) أن المراجع يختار انجاز عملية المراجعة عند مستويات جودة تقلص من تكاليف عملية المراجعة وأي التزامات مستقبلية تنجم عن عدم عدالة وسلامة القائم المالية، وذلك نتيجة لعدم وضوح قوانين الإهمال والتقصير والتي تؤمن غطاء لخسائر المستثمرين. لذلك, حتى إذا كان الاستثمار يمثل استغلال غير امثل للموارد، يستطيع المستثمرون الاستثمار علي أي حال طالما أنهم يستطيعوا تعويض خسائرهم من خلال المراجع في حالة إعلان إفلاس الشركة. فطبقا لدراسة (Schwartz, 1997)، "يحمي هذا الشكل للمسئولية القانونية المستثمرين من تحمل المخاطر التجارية للاستثمارات" (Schwartz, 1997, P.392). حيث يسمح هذا النظام التشريعي للمستثمرين بالتركيز فقط علي الدخل الايجابي للاستثمارات والتأمين ضد أي خسائر مالية محتملة، نتيجة لإمكانية تغطية كل الخسائر من خلال المراجع وبصرف النظر عن ما بذلة من جهود إضافية أو مستوي جودة عملية المراجعة. حيث لا يحفز ذلك الوضع المراجع للقيام باستثمار المزيد من الوقت والجهد والمال في تطوير عمليات مراجعة أكثر فعالية وكفاءة.

استخدم (King &Schwartz, 2000) نموذج لنظرية المباراة Game Theory في اختبار نظرية (Schwartz, 1997). حيث تضمن النموذج أربع أنظمة قانونية تتضمن قاعدتين قانونيتين للمسئولية (المسئولية القانونية المشددة أو المسئولية المبهمة غير الواضحة)، وقاعدتين قانونيتين لتوزيع المسئولية (تأمين المراجع غطاء للخسائر المالية Out of Pocket أو استقلالية قرارات الاستثمار). حيث كشفت النتائج عن عدم وجود فروق جوهرية بين الأربع أنظمة من حيث جودة وفعالية عملية المراجعة. بالرغم من ذلك، فقد ترتب علي الأنظمة القانونية المختلفة توزيعات مختلفة للثروة. ففي ظل قواعد المسئولية القانونية المشددة وتحميل المراجع بتعويضات عن الخسائر، كانت مكاسب المستثمرين اعلي بشكل جوهري، ومكاسب المراجعين أقل بشكل جوهري، بالمقارنة في ظل الأنظمة الأخرى. حيث يتضح من الدراسة مساهمة المراجع في تغطية خسائر المستثمرين بسبب القواعد القانونية المتعلقة بتوزيع المسئولية عن الخسائر. وبالمثل، يعتقد (Hillegeist, 1999) أن القواعد القانونية المتعلقة بتوزيع المسئولية لا تؤثر فقط علي مكاسب المستثمرين المتوقعة، في حالة فشل عملية المراجعة، ولكنها تؤثر أيضا علي

دوافع الملاك في التقرير بشكل سليم وعادل للمستثمرين. فكلما ذادت نسبة الخسائر التي يتحملها الملاك، في حالات الإفلاس، كلما ذادت دقة المعلومات المالية التي يتم التقرير عنها. أما في حالة تحميل المراجع بمعظم الخسائر، فلا يتوفر لدي الملاك الحافز للتقرير بشكل سليم عن المعلومات المالية للمستثمرين. فإذا أقيمت دعوي قضائية ضد الملاك فان المراجع هم من يدفع الثمن، لان المراجع يمثل الضامن للمستثمرين. حيث توصل (Hillegeist, 1999) إلي أن تعديل القاعدة القانونية المتعلقة بتوزيع المسئولية يؤدي إلي تغيير دوافع الملاك للتقرير عن المعلومات المالية بشكل عادل، حيث يؤثر ذلك بشكل ايجابي علي إمكانية تقديم معلومات بجودة عالية.

كما اهتمت دراسة (Krishnan &Krishnan, 1997) بتحليل ردود أفعال ومواقف المراجعين في ظل تلك البيئة القانونية والتشريعية المبهمة. حيث توصل الباحثان إلي تبني المراجعين سياسة أكثر انتقائية عند اختيار عملاء المراجعة، وإلغاء التكليفات التي تتسم بمستويات عالية من مخاطر التعرض للملاحقة القضائية. فقد قام الباحثان بتحليل ١٤١ شركة، تم فيها إلغاء التكليفات من قبل المراجعين. حيث تم إجراء مقارنة بين طبيعة الشركات التي تم فيها إنهاء التعاقد من قبل المراجعون، والشركات التي تم فيها إقالة المراجع. حيث كشفت النتائج عن "إنهاء التعاقدات من قبل المراجعين بمعدلات اعلي من إقالة المراجع في الشركات التي تتصف بما يلي: مواجهة ضائقة مالية كبيرة، وجود تقلبات كبيرة في عوائد الأوراق المالية، انخفاض استقلالية المراجع، زيادة سنوات خبرة المراجع، تلقي تقارير مراجعة تحوي أراء متحفظة من قبل المراجع" (Krishnan &Krishnan, 1997, P.557). بالإضافة لذلك، كشفت الدراسة عن وجود علاقة طردية بين وجود خلافات بين المراجع والعميل وبين حجم الإحداث التي يجب التبليغ عنها من جهة، ومعدلات إنهاء التعاقدات من قبل المراجع من جهة أخرى. حيث يعتقد الباحثان وجود توافق بين تلك النتائج وفرضية قيام المراجعون بانتقاء عملاء المراجعة بهدف استبعاد الشركات الأكثر عرضة لمخاطر التقاضي.

أخيرا، اهتمت دراستين بتحليل تأثير التشريعات القانونية علي جودة خدمات المراجعة. حيث قام (Lee and Mande, 2003) باختبار تأثير قانون الإصلاحات التشريعية لسنة ١٩٩٥ والخاص بسوق المال علي جودة خدمات المراجعة، مقاسه بحجم الاختيارات المحاسبية التحكمية. وقد تمثل الهدف من القانون في تقييد حجم الدعاوي القضائية المرفوعة ضد شركات المراجعة بهدف استنفاذ ثرواتها. فطبقاً للباحثين، يشتمل القانون علي ثلاث قواعد قانونية هامة: "(١) توزيع المسئولية القانونية المشتركة بشكل عادل بين المراجع والعميل، (٢) تطوير آليات بديلة لتوفير غطاء تأميني ضد الخسائر، (٣) إفصاح المراجعين عن حالات الغش" (Lee and Mande, 2003, P.95). حيث قام الباحثان بفحص حجم الاختيارات المحاسبية التحكمية في الفترة من

١٩٩٢ إلي ١٩٩٨، مع استبعاد سنة التحول، وذلك لعدد ٢٦٠٠ شركة. حيث اتضح انه بالرغم من استمرار مراجعي الست شركات الكبرى في تقديم خدمات مراجعة عند مستويات جودة مرتفعة بالمقارنة بشركات المراجعة الأخرى، فقد زادت المرونة المستخدمة في إعداد تقارير المراجعة بشكل كبير بعد تمرير القانون. حيث خلص الباحثان إلي توافق تلك النتائج مع فرضية انخفاض جودة عمليات المراجعة بسبب تقليص حجم المسئولية القانونية التي تقع علي عاتق المراجعين. بالمثل، قام (Muzatko *et al.*, 2004) بدراسة تأثير تطبيق الشكل القانوني للشركات ذات المسئولية المحدودة علي شركات المراجعة. حيث يتقلص حجم الغطاء التأميني المتاح من قبل مكتب المراجعة ذات المسئولية المحدودة ضد الخسائر، في حالة الفشل التجاري. ففي ظل المسئولية المحدودة لمكتب المراجعة، تكون الأصول الشخصية المملوكة لشريك المراجعة المتورط في الدعوي القضائية هي المتاحة فقط لتغطية المسئولية القانونية لمكتب المراجعة. حيث يترتب علي تقليص الغطاء التأميني الذي يوفره مكتب المراجعة، زيادة المخاطر التي يتحملها الضامن (الملاك). نتيجة لذلك، يقوم الضامنون غالبا بتخفيض سعر الاكتتاب الأولي IPO بهدف تقليص مسئوليتهم، وبالتالي وضع حد أقصي للخسائر المحتملة التي يستطيع المستثمرون رفع دعاوي قضائية بسببها. فقد ترتب علي تحويل شركات المراجعة إلي شكل الشركات ذات المسئولية المحدودة تقليص حجم الأموال المتاحة من قبل مكتب المراجعة، كمدعي علية ثاني في الدعوي القضائية. حيث اختبر الباحثون فرضية قيام الضامنون بتخفيض أسعار الاكتتابات الأولية IPOs كاستجابة لتحول شركات المراجعة إلي شكل الشركات ذات المسئولية المحدودة. حيث توافقت نتائج الدراسة مع فرضية قيام الضامنون بزيادة التخفيضات في أسعار الاكتتابات الأولية، في حالة الشركات التي تواجه مخاطر عالية للتقاضي، وذلك منذ إقرار شكل شركة المراجعة ذات المسئولية المحدودة.

٤-٣-٣ حوكمة الشركات:

تشتمل آليات الحوكمة علي مجلس الإدارة، ولجان المراجعة وإدارات المراجعة الداخلية، والقواعد المهنية لممارسة المهنة (قواعد الممارسة المهنية). حيث اهتمت بعض الدراسات بتأثير بعض تلك الآليات علي جودة خدمات المراجعة.

فقد قام (Sharma, 2004) بدراسة العلاقة بين استقلالية مجلس الإدارة واحتمال حدوث حالات غش وتلاعب. حيث قام الباحث بتحليل نسبة الأعضاء المستقلين، ونسبة المساهمين المؤسسين، والدور المزدوج للمدير التنفيذي كرئيس لمجلس الإدارة في الشركات التي عانت من حالات غش في الفترة من ١٩٨٨ حتى ٢٠٠٠ في استراليا. وقد وضحت النتائج أن للأعضاء المستقلين والمساهمين المؤسسين تأثير علي احتمال حدوث الغش والتلاعب،

وعلي دور مجلس الإدارة في مراقبة الشركات. بالإضافة لذلك، كان احتمال حدوث حالات الغش والتلاعب كبير في الشركات التي كان فيها المدير التنفيذي هو رئيس مجلس الإدارة، حيث يضعف الجمع بين المنصبين من فعالية الدور الرقابي لمجلس الإدارة. كما قام (Beasley &Petroni, 2001) بأجراء دراسة لمجالس الإدارة بهدف اختبار تأثير ارتفاع نسبة الأعضاء الخارجيين (الأعضاء المعينين من الخارج) علي تحسين جودة المراجعة. حيث تم تحديد مستوي الجودة، في تلك الدراسة، بثلاث مستويات: اعلي مستوي للجودة وهي التي يوفرها مراجعي الست شركات الكبرى ذوي التخصص، مستوي الجودة المتوسطة وهي التي يوفرها مراجعي الست شركات الكبرى غير المتخصصين، أدني مستوي للجودة وهي التي يوفرها مراجعي الشركات الأخرى. وقد كشفت النتائج عن زيادة احتمال الاستعانة بأحد مراجعي الست شركات الكبرى ذوي التخصص كلما ذادت نسبة الأعضاء الخارجيين في المجلس.

كما قام (Carcello *et al.*, 2002) بدراسة للعلاقة بين خصائص مجلس الإدارة وأتعاب المراجع الخارجي، حيث ركز الباحث علي الخصائص التالية: استقلالية ونزاهة وخبرة المجلس. فقد تم تحليل نسبة الأعضاء الخارجيين في المجلس، وعدد الأعضاء الخارجيين من غير المديرين ولهم عضوية في مجالس إدارة شركات أخرى، وعدد اجتماعات مجلس الإدارة، وذلك في ١٠٠٠ شركة في الفترة من ١٩٩٢ حتى ١٩٩٣. حيث كشفت النتائج عن وجود علاقة طردية بين أتعاب المراجع واستقلالية ونزاهة وخبرة مجلس الإدارة. فقد أكدت النتائج تفاوت رغبة المجلس في الحصول علي خدمات مراجعة بجودة عالية باختلاف خصائص المجلس. حيث يترتب علي تقديم خدمات مراجعة بمستويات جودة عالية تكلفة أكثر، وبالتالي زيادة أتعاب المراجع. وفي نفس الصدد، قام (Abbott *et al.*, 2003) بدراسة العلاقة بين خصائص لجان المراجعة وحجم الخدمات الأخرى غير المتعلقة بالمراجعة، التي يقدمها المراجع. تحديداً، قام الباحثون باختبار احتمال قيام الشركات التي تتمتع بلجان مراجعة نشطة ومستقلة بتقليص نسبة الأتعاب المدفوعة للمراجع عن الخدمات الأخرى غير المتعلقة بالمراجعة. قام الباحثون بدراسة ٥٣٨ شركة، وكشفت النتائج عن قيام الشركات التي تتمتع بلجان مراجعة تضم أعضاء مستقلين فقط، وتنعقد أربع مرات في السنة علي الأقل، بسداد أقل نسبة من الأتعاب المدفوعة للمراجع عن الخدمات الأخرى غير المتعلقة بالمراجعة. كما كشفت النتائج عن أن الاستقلالية، في مقابل نشاط أو خبرة اللجنة، قد تكون أكثر العوامل تأثيراً علي حجم ما يتم الحصول علية من الخدمات الأخرى غير المتعلقة بالمراجعة.

بالمثل، قام (Chen *et al.*, 2005) بدراسة العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وجودة المراجعة الخارجية. حيث يقيس الباحثون جودة عملية

المراجعة بمدي الاستعانة بمراجع متخصص في مراجعة قطاع صناعي معين. وقد تمثلت خصائص اللجنة، المتوقع أن تؤثر علي قرار الاستعانة بشركة مراجعة تقدم خدمات بجودة عالية (متخصصة في مراجعة صناعة معينة)، في الاستقلالية (نسبة المديرين غير التنفيذيين) والمؤهلات (نسبة الشهادات والمؤهلات المناسبة) والنشاط (مدي تكرار انعقاد اللجنة). حيث كشفت النتائج عن تأثير عامل واحد فقط هو الاستقلالية، مقاسه بنسبة الأعضاء غير التنفيذيين في لجنة المراجعة، علي التوجه للاستعانة بشركات مراجعة متخصصة. فلم يتأثر القرار بنسبة الأعضاء المؤهلين، أو بمدي تكرار انعقاد اجتماعات لجنة المراجعة. وفي نفس الصدد، قام (Goodwin &Seow, 2002) بإجراء دراسة تجريبية، مستخدمين أعضاء مجالس الإدارة والمراجعين كمفردات في الدراسة. حيث تم تصميم الدراسة بحيث تكشف عن تصورات مفردات الدراسة عن لجنة المراجعة، ووظيفة المراجعة الداخلية، وقواعد الممارسة المهنية، وتدوير شركاء المراجعة، وتقديم المراجع الخارجي لخدمات المراجعة الداخلية. وقد تمثل هدف الدراسة في اختبار مدي تأثير تلك العوامل علي احتمال إعداد الشركة لقوائم مالية سليمة، وأيضا علي كفاءة عملية المراجعة، في ظل ضغوط الإدارة. حيث كشفت نتائج الدراسة عن تأييد أعضاء مجالس الإدارة والمراجعين لدور وظيفة المراجعة الداخلية وقواعد الممارسة المهنية في دعم قدرة الشركة علي إعداد قوائم مالية سليمة ومنع حالات الغش والتلاعب. وبالرغم من ذلك، يعطي المراجعون وزن أكثر لدور وظيفة المراجعة الداخلية، بينما يعتقد أعضاء مجالس الإدارة بأهمية قواعد الممارسة المهنية.

قد تقوم إدارة الشركة بتعين طاقم عمل المراجعة الخارجية في مناصب مالية رئيسية في الشركة، حيث يترتب علي تلك الممارسة تساؤلات عديدة تتعلق باستقلالية المراجع وقدرة مكتب المراجعة علي انجاز عملية المراجعة بموضوعية. وفي هذا الصدد، قام (Geiger *et al.*, 2005) بدراسة تأثير تلك الممارسة علي إدارة الإرباح. حيث تم استخدام نماذج الاختيار التحكمي للسياسات المحاسبية في تقييم حجم إدارة الأرباح المنعكس علي القوائم المالية. وقد توصل الباحثون لعدم وجود فروق جوهرية في حجم إدارة الأرباح في الشركات التي قامت بتعين طاقم العاملين لدي المراجع الخارجي، بالمقارنة بالشركات التي لم تقم بذلك. في المقابل، قام (Lennox, 2005) بدراسة العلاقة بين تعيين المدراء التنفيذيين وجودة عملية المراجعة. حيث يحصر الباحث المدراء التنفيذيين المعينين في من سبق له العمل لدي المراجع الخارجي للشركة. حيث قام الباحث بفحص معدل إصدار أراء نظيفة لشركات تعين مدراء تنفيذيين كانوا منتسبين لمكتب المراجعة في السابق، ومعدل الاستغناء عن هؤلاء المدراء التنفيذيين عقب إصدار أراء متحفظة. وقد توصل الباحث إلي ارتفاع معدل إصدار أراء نظيفة في الشركات التي تعين مدراء تنفيذيين كانوا منتسبين لمكتب المراجعة في السابق، بالمقارنة بالشركات التي لم تقوم بتلك التعيينات، وارتفاع معدل تغيير هؤلاء المدراء التنفيذيين بشكل جوهري

عقب إصدار تقارير مراجعة متحفظة. حيث يعتقد الباحث أن نتائج تلك الدراسة تدعم فرضية احتمال إضعاف تلك الممارسة من استقلالية وجودة عملية المراجعة.

٥. الدراسة التطبيقية:

٥-١ عينة الدراسة:

تشمل مجموعات المصالح، المحددة لأغراض الدراسة، المحاسبين وإدارة الشركة ومستخدمي القوائم المالية. حيث تم توزيع ١٠٠ قائمة استبيان بشكل عشوائي علي أعداد مختارة من كل مجموعة من مجموعات المصالح ليبلغ العدد الإجمالي من المشاركين ٤٠٠ مشارك. حيث تم الاستعانة بعينة من المراجعين الخارجيين لتمثل مصالح فئة المحاسبين، وعينة من المراجعين الداخليين لتمثل مصالح إدارة الشركة، وعينة من المحللين الماليين والعاملين بالبنوك لتمثل مصالح فئتي المستثمرين والدائنين علي التوالي.

تم توزيع ٤٠٠ قائمة استبيان علي مجموعات المصالح المختلفة، وبعد المتابعة، تم تجميع ٢٣٤ قائمة (بمعدل استجابة بلغ ٥٦ %). وبالرغم من ذلك، ٥٦ من القوائم المجمعة، كانت غير مكتملة أو غير صالحة للخضوع للتحليل الإحصائي بسبب استكملها من قبل أفراد أصبحوا يشغلوا وظائف غير ملائمة لأغراض التحليل ، تم استبعادها من التحليل الإحصائي. وأيضا ٣٩ من القوائم المجمعة، والتي كانت تخص مشاركين لم يكونوا علي دراية كافية بالقواعد التنفيذية لهيئة سوق المال بشان حوكمة الشركات ، تم استبعادها. ونتيجة لذلك، انتهت الدراسة باستخدام ١٣٩ قائمة استبيان سليمة يمكن إخضاعها للتحليل، وهى تمثل ٣٤% معدل استجابة.

يوضح الجدول رقم (١)، إن العينة المختارة تعتبر ممثلة لمجموعات المصالح المختلفة التي قد تتأثر مصالحها بالقواعد التنفيذية لهيئة سوق المال بشان حوكمة الشركات. حيث يتضح من الجدول أن ٣١ من المشاركين في الدراسة (٢٢% من إجمالي العينة) كانوا من المراجعين الخارجيين، ٣٥ مشارك من المراجعين الداخليين (٢٥% من إجمالي العينة)، ٢٩ مشارك من المحللين الماليين (٢١%)، ٤٤ مشارك من المحاسبين بالبنوك (٣٢%).

جدول (١): العينة المختارة من المشاركين في الدراسة

نوعية المشاركين في الدراسة	عدد المشاركين	النسبة المئوية للمشاركين
مراجع خارجي	٣١	%٢٢
مراجع داخلي	٣٥	%٢٥
محلل مالي	٢٩	%٢١
محاسبين بالبنوك	٤٤	%٣٢

الإجمالي	١٣٩	١٠٠%

٥-٢ فروض الدراسة:

حيث أن هدف الدراسة يتمثل في إجراء مسح لتصورات مجموعات المصالح المختلفة حول مدي فعالية القواعد التنفيذية لهيئة سوق المال بشان حوكمة الشركات، فان الفروض التالية تسعي أولا لتقييم مدي فعالية تطبيق القواعد التنفيذية، ثم يلي ذلك تقييم لمدي جوهرية الفروق بين تصورات المجموعات المختلفة حول فعالية القواعد التنفيذية. حيث سيتم تقييم مدي فعالية القواعد التنفيذية لهيئة سوق المال بشان حوكمة الشركات طبقاً لمدي إجماع مجموعات المصالح المختلفة حول تحقيقها للغرض الرئيسي من تطبيقها ولمدي تحسينها لجودة خدمات المراجعة. حيث تتمثل تلك الفروض فيما يلي:

الفرض الأول: تتفق مجموعات المصالح المختلفة حول الغرض الرئيسي من تطبيق القواعد التنفيذية لهيئة سوق المال بشان حوكمة الشركات.

الفرض الثاني: تتفق مجموعات المصالح المختلفة حول فعالية القواعد التنفيذية لهيئة سوق المال بشان حوكمة الشركات في تحقيق الغرض من تطبيقها.

الفرض الثالث: تتفق مجموعات المصالح المختلفة حول فعالية القواعد التنفيذية لهيئة سوق المال بشان حوكمة الشركات في تحسين جودة خدمات المراجعة.

٥-٣ أهداف قائمة الاستبيان:

تعتمد منهجية الدراسة علي إجراء مسح شامل باستخدام قائمة استبيان لتحليل وتقييم القواعد التنفيذية لهيئة سوق المال بشان حوكمة الشركات بالإضافة إلي تحليل الدراسات السابقة المتعلقة بجودة خدمات المراجعة (أنظر الملحق (١) نسخة من قائمة الاستبيان).

٥-٣-١ توصيف العينة محل الدراسة:

يهتم الجزء الأول من قائمة الاستبيان بتوصيف العينة محل الدراسة، من خلال الحصول علي بيانات شخصية خاصة بكل مشارك، حيث تمثلت المعلومات المطلوبة في العمر ومستوي التعليم والمؤهلات/الخبرة المهنية. كما تم سؤال المشارك حول طبيعة المهنة التي يمارسها حالياً، وعدد سنوات مزاولته لتلك المهنة، والمركز/المنصب الذي يشغله، وعدد سنوات عملة بالمنصب الحالي.

كما تم إضافة سؤال يتعلق بمدي إلمام المشارك بالقواعد التنفيذية لهيئة سوق المال بشان حوكمة الشركات، حيث لن يكون المسح الميداني ذو مغزى في حالة جهل المشاركين بتلك القواعد. وبناءاً علي ذلك، تم استبعاد إجابات

المشاركين من التحليل في حالة الإجابة علي ذلك السؤال بعدم إلمامة بالقواعد التنفيذية لهيئة سوق المال بشان حوكمة الشركات.

٥-٣-٢ الغرض من تطبيق القواعد التنفيذية لهيئة سوق المال:

يركز الفرض الأول للدراسة (الجزء الثاني من قائمة الاستبيان)، علي تحليل تصورات أصحاب المصالح حول الغرض من تطبيق القواعد التنفيذية لهيئة سوق المال بشان حوكمة الشركات. ومن خلال تحليل للدراسات السابقة المتعلقة بجودة خدمات المراجعة، يمكن تحديد مجموعة من الأهداف المختلفة لتلك القواعد التنفيذية منها تفعيل آليات حوكمة الشركات (Beasley & Petroni, 2001; Goodwin & Seow, 2002)، وتوفير غطاء تأميني للمساهمين ضد الخسائر المحتملة (Hill *et al*., 1993; Lennox, 1999)، وتحسين جودة القوائم والإفصاح المالي (Becker *et al*., 1998; Gul *et al*., 2002; Krishnan, 2003; Krishnan & Schauer, 2000)، وتحسين لكفاءة أسواق المال من خلال تخفيض تكاليف الوكالة (Datar *et al*., 1991; Firth & Smith, 1992; Francis & Wilson, 1988)، واستبدال النظام القائم للإدارة والتنظيم الذاتي للمهنة (King *et al*., 1994).

حيث يطلب السؤال الأول من مجموعات المصالح ترتيب أهم ثلاث أهداف للقواعد التنفيذية لهيئة سوق المال بشان حوكمة الشركات، من بين قائمة تضم ١٠ بدائل محتملة، وذلك وفقاً للأهمية النسبية. تم اشتقاق ٢ من البدائل، منع الغش وتحسين دقة القوائم المالية، من نصوص القواعد التنفيذية لهيئة سوق المال بشان حوكمة الشركات، أما بقية البدائل فقد تم اشتقاقها من الدراسات السابقة: تعزيز ودعم الممارسات الأخلاقية في الشركات المصرية؛ وتحميل المراجعين مسئولية اكتشاف حالات الغش والتلاعب؛ وتوسيع نطاق المعلومات المالية التي يتم الإفصاح عنها بخلاف معلومات القوائم المالية بحيث تشتمل علي أي جوانب للعمليات التجارية التي لها تأثير علي النتائج المالية؛ وتعزيز ثقة المستثمرين في الأسواق المالية من خلال القواعد التنفيذية لهيئة سوق المال بشان حوكمة الشركات، وفتح أسواق جديدة وأكثر ربحية لخدمات المراجعة والمحاسبين؛ وزيادة استقلالية وإمكانية مسائلة مجالس إدارة الشركات؛ وتسهيل إجراءات مقاضاة المدراء التنفيذيين في قضايا الغش والتلاعب؛ وتوفير غطاء تأميني إضافي لحملة الأسهم في حالات الغش والتلاعب.

٥-٣-٣ فعالية القواعد التنفيذية لهيئة سوق المال:

يختبر الفرض الثاني (الجزء الثالث من قائمة الاستبيان)، مدي فعالية القواعد التنفيذية لهيئة سوق المال بشان حوكمة الشركات، من منظور مجموعات المصالح، في تحقيق الأغراض المحددة سلفاً من قبل مجموعات المصالح. حيث تعتبر مجموعات المصالح أفضل من يحكم علي فعالية نظام معين يؤثر علي مصالحهم. حيث يوفر إجماع مجموعات المصالح علي

الغرض والفعالية دعم لفرضية تحسين القواعد التنفيذية لهيئة سوق المال بشان حوكمة الشركات لجودة عمليات مراجعة القوائم المالية. نتيجة لذلك، تطلب الأسئلة الثلاثة (في الجزء الثالث من قائمة الاستبيان) من المشاركين تحديد مدي فعالية القواعد التنفيذية في تحقيق أهم ثلاث أهداف محددة سلفاً من قبل المشارك. تحقق تلك الأسئلة هدف مزدوج، فمن ناحية تكشف عن تصورات مجموعات المصالح عن دور القواعد التنفيذية لهيئة سوق المال بشان حوكمة الشركات في تحسين جودة خدمات المراجعة. ومن ناحية أخري، إذا اتضح عدم فعالية القواعد التنفيذية لهيئة سوق المال بشان حوكمة الشركات، قد تكشف عن السبب وراء ذلك. حيث توضح الدراسات السابقة ثلاث أسباب رئيسية وراء توقع عدم فعالية القواعد التنفيذية: مثل عدم الحاجة لإصدار وتطبيق تلك القواعد التنفيذية، أو أن القواعد التنفيذية قد تساهم في تحسين الجودة شكلاً فقط أو أن تطبيق تلك القواعد التنفيذية لهيئة سوق المال بشان حوكمة الشركات يعتبر ذو تكلفة عالية.

٥-٣-٤ جودة خدمات المراجعة:

يتعلق الفرض الثالث (الجزء الرابع من قائمة الاستبيان)، بتصورات المشاركين حول تعزيز القواعد التنفيذية لهيئة سوق المال بشان حوكمة الشركات لجودة خدمات المراجعة.

أولا تدور بعض الأسئلة (رقم ١ و٢) حول نطاق الخدمات التي يحظر علي المراجعين تقديمها لعملاء المراجعة أثناء انجاز عملية المراجعة. فطبقاً للقواعد التنفيذية لهيئة سوق المال بشان حوكمة الشركات يجب أن لا يرتبط مراقب الحسابات بأي علاقة عمل بالشركة وان يكون مستقل عن إدارتها الداخلية. حيث تم سؤال المشاركين حول ماذا كان منع المراجع من تقديم خدمات أخري غير مرتبطة بالمراجعة مثل مسك الدفاتر، أو تصميم نظام المعلومات المحاسبي، أو التقييم والتثمين، أو المراجعة الداخلية، أو الإدارة، أو الخدمات الاستشارية خلال فترة المراجعة قد يساهم في تحسين جودة خدمات المراجعة.

ثانياً تركز بعض الأسئلة الأخرى (الأسئلة رقم ٣ – ٨) علي تأثير بعض آليات حوكمة عملية المراجعة والتي تضمنتها القواعد التنفيذية لهيئة سوق المال بشان حوكمة الشركات علي جودة عملية المراجعة. حيث تم سؤال المشاركين حول ماذا كان ضرورة الحصول علي موافقة مسبقة من لجنة المراجعة للتعاقد مع مراقب الحسابات لأداء أي أعمال إضافية للشركة علي إلا يكون هذا العمل الإضافي من الأعمال التي تخضع لمراجعة أو تقييم أو إبداء رأي ذات مراقب الحسابات عند مراجعته لحسابات الشركة وقوائمها المالية، وضرورة أن تتناسب أتعاب أداء الأعمال الإضافية مع طبيعة العمل المطلوب وألا تصل قيمتها بالنسبة لأتعاب مراقب الحسابات عن أعمال المراجعة إلي

الحد الذي يهدد استقلاله في أداء عملة قد يساهم في تحسين جودة المراجعة. كما تضمنت قائمة الاستبيان سؤال يتعلق بالتحسينات المتوقعة في جودة خدمات المراجعة نتيجة إلزام مراقب الحسابات بالتحقق من التزام الشركة من حيث المضمون لا الشكل بمعايير المحاسبة المصرية عند إعداد القوائم المالية، والالتزام بمعايير المراجعة الدولية عند قيامة بالمراجعة أو الفحص المحدود للقوائم المالية وكذلك عند إعداد تقريره، وإلزام المراجع بإعداد تقرير عن مراجعة تقرير الإدارة عن مدي التزام الشركة بتطبيق مبادئ الحوكمة وإرساله إلي الهيئة العامة لسوق المال. كما تم سؤال المشاركين ما إذا كان ضرورة أن يكون مراقب الحسابات مستقلاً عن الشركة وعن أعضاء مجلس إدارتها وألا يكون مساهما فيها أو عضو ذا خبرة في مجلس إدارتها وان يتم تعيينه بقرار من الجمعية العامة للشركة قد يساهم في تحسين جودة المراجعة. أخيرا، تم سؤال المشاركين حول ما إذا كان ترشيح مراقب الحسابات ممن تتوافر فيهم الكفاءة والسمعة والخبرة الكافية، وان تكون خبرته وكفاءته وقدراته متناسبة مع حجم وطبيعة نشاط الشركة ومن تتعامل معهم قد يساهم في تحسين جودة ما يقدمه من خدمات المراجعة.

ثالثاً تغطي بعض الأسئلة الأخرى (الأسئلة رقم ٩ و١٠) تأثير بعض آليات حوكمة الشركات مثل تشكيل مجلس الإدارة ولجنة المراجعة علي جودة خدمات المراجعة. حيث تم سؤال المشاركين حول ما إذا كان ضرورة أن يكون أغلبية أعضاء مجلس الإدارة من الأعضاء غير التنفيذيين علي أن يكون من بينهم علي الأقل عضوا مستقلاً، وألا يجوز الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب أو المدير العام ألا إذا كانت هناك مبررات قوية وظروف استثنائية ولفترة محدودة توافق عليها الجمعية العمومية للشركة، وان يقوم مجلس الإدارة بتشكيل لجنة المراجعة من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين بحيث لا يقل عدد أعضائها عن ثلاث أعضاء من بينهم عضواً خبيرا بالشئون المالية والمحاسبية، قد يساهم في تحسين جودة خدمات المراجعة.

رابعاً يغطي السؤال الأخير (السؤال رقم ١١) تأثير البيئة القانونية وفرض الجزاءات علي مراقب الحسابات علي جودة خدمات المراجعة. حيث تم سؤال المشاركين حول مدي تأثير قيام الهيئة العامة لسوق المال بشطب مراقب الحسابات من سجل مراقبي الحسابات حال إخلاله بالتزاماته الواردة بتلك القواعد التنفيذية، وكذلك اتخاذ أية إجراءات أخرى مقررة وفقاً لأحكام القوانين واللوائح السارية علي جودة خدمات المراجعة (قرار مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال رقم ١١ لسنة ٢٠٠٧ بتاريخ ٢٠٠٧/٣/١١ بشان القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وغير المقيدة بالبورصة).

٤-٥ نتائج الدراسة التطبيقية:

تم تحليل البيانات المجمعة باستخدام حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS. حيث تم تطبيق بعض الإحصائيات الوصفية (مثل معدل التكرار والنسبة المئوية) على البيانات المجمعة، وذلك لتحديد الخصائص الرئيسية لمتغيرات الدراسة. بالإضافة لذلك، تم تطبيق بعض الاختبارات الإحصائية مثل اختبار One–Way ANOVA واختبار – T.

٥-٤-١ الفرض الأول:

سيتم تقييم مدي فعالية القواعد التنفيذية لهيئة سوق المال بشان حوكمة الشركات من خلال مدي إجماع مجموعات المصالح علي الغرض الأساسي من إصدار تلك القواعد وتحسينها لجودة خدمات المراجعة. لذلك تم أولا صياغة الفرضيين التاليين فيما يتعلق بتصورات المشاركين حول الغرض الرئيسي من تطبيق القواعد التنفيذية:

- ***فرض العدم (١):*** *لا تتفق مجموعات المصالح المختلفة حول الغرض الرئيسي من تطبيق القواعد التنفيذية لهيئة سوق المال بشان حوكمة الشركات.*
- ***الفرض البديل (١):*** *تتفق مجموعات المصالح المختلفة حول الغرض الرئيسي من تطبيق القواعد التنفيذية لهيئة سوق المال بشان حوكمة الشركات.*

حيث طلب من المشاركين (في الجزء الثاني من قائمة الاستبيان) ترتيب قائمة بالأغراض الأساسية من تطبيق القواعد التنفيذية لهيئة سوق المال بشان حوكمة الشركات وذلك طبقاً لأهميتها النسبية. وقد كانت الأغراض الأساسية الأهم والأعلى مرتبة كما يلي: أولا تحسين دقة، وإمكانية الاعتماد علي، وشفافية القوائم المالية وإفصاحات الشركة؛ ثانيا تعزيز ثقة المستثمرين في سوق المال؛ ثالثا توسيع نطاق المعلومات المالية التي يتم الإفصاح عنها. حيث يوضح الجدول رقم ٢ (الغرض الذي يشغل المرتبة الأولي)، ورقم ٣ (الغرض الذي يشغل المرتبة الثانية)، ورقم ٤ (الغرض الذي يشغل المرتبة الثالثة)، الترتيب الكلي للأغراض الأساسية من تطبيق القواعد التنفيذية لهيئة سوق المال بشان حوكمة الشركات.

جدول (٢): تحديد الغرض الذي يشغل المرتبة الأولي في الأولوية

الأغراض الأساسية من تطبيق القواعد التنفيذية لهيئة سوق المال بشان حوكمة الشركات	التكرار	النسبة	الترتيب
منع حالات الغش والتلاعب في المستقبل	٢١	١٥,١%	٣
الدقة، إمكانية الاعتماد، شفافية القوائم المالية	٤٤	٣١,٦%	١
دعم الممارسات الأخلاقية في الشركات المصرية	٧	٥%	٦
تحميل المراجع مسئولية اكتشاف حالات الغش	٦	٤,٣%	٧,٥
توسيع نطاق المعلومات المالية	٩	٦,٤%	٥
تعزيز ثقة المستثمرين في سوق المال	٢٩	٢١%	٢
فتح أسواق جديدة لخدمات المراجعة والمحاسبين	٢	١,٤%	١٠

دعم استقلالية، وتوسيع نطاق مسائلة مجلس الإدارة	١١	٨%	٤
تسهيل إجراءات مقاضاة المدراء التنفيذيين في قضايا الغش	٦	٤,٤%	٧,٥
توفير غطاء تأميني إضافي لحملة الأسهم في حالات الغش	٤	٢,٨%	٩
الإجمالي	١٣٩	١٠٠%	

حيث يتضح من الجدول رقم (٢) أن ٣٢% تقريباً من المشاركين يقترحوا أن الغرض الأساسي من تطبيق القواعد التنفيذية لهيئة سوق المال بشان حوكمة الشركات والذي يشغل المرتبة الأولي في الأولوية هو "تحسين دقة، وإمكانية الاعتماد علي، وشفافية القوائم المالية وافصاحات الشركة". بينما كانت الإجابة التالية من حيث معدل التكرار (٢١%) هي"تعزيز ثقة المستثمرين في سوق المال". أما ثالث اعلي إجابة من حيث معدل التكرار (١٥%) فكانت "منع حالات الغش والتلاعب في المستقبل".

كما يتضح من الجدول رقم (٣) أن ٢٨% تقريباً من المشاركين يقترحوا أن الغرض الأساسي من تطبيق القواعد التنفيذية لهيئة سوق المال بشان حوكمة الشركات والذي يشغل المرتبة الثانية في الأولوية هو "تحسين دقة، وإمكانية الاعتماد علي، وشفافية القوائم المالية وافصاحات الشركة". بينما كانت الإجابة التالية من حيث معدل التكرار (١٩,٤%) هي"تعزيز ثقة المستثمرين في سوق المال". أما ثالث اعلي إجابة من حيث معدل التكرار (١٣,٧%) فكانت "توسيع نطاق المعلومات المالية التي يتم الإفصاح عنها بخلاف ما يتم الإفصاح عنة في القوائم المالية لتشمل العمليات التجارية التي لها تأثير علي المخرجات المالية".

جدول (٣): تحديد الغرض الذي يشغل المرتبة الثانية في الأولوية

الأغراض الأساسية من تطبيق القواعد التنفيذية لهيئة سوق المال بشان حوكمة الشركات	التكرار	النسبة	الترتيب
منع حالات الغش والتلاعب في المستقبل	١١	٨%	٥,٥
الدقة، إمكانية الاعتماد، شفافية القوائم المالية	٣٩	٢٨%	١
دعم الممارسات الأخلاقية في الشركات المصرية	٢	١,٤%	٩,٥
تحميل المراجع مسئولية اكتشاف حالات الغش	٦	٤,٣%	٧,٥
توسيع نطاق المعلومات المالية	١٩	١٣,٧%	٣
تعزيز ثقة المستثمرين في سوق المال	٢٧	١٩,٤%	٢
فتح أسواق جديدة لخدمات المراجعة والمحاسبين	٢	١,٤%	٩,٥
دعم استقلالية، وتوسيع نطاق مسائلة مجلس الإدارة	١١	٨%	٥,٥
تسهيل إجراءات مقاضاة المدراء التنفيذيين في قضايا الغش	٦	٤,٣%	٧,٥
توفير غطاء تأميني إضافي لحملة الأسهم في حالات الغش	١٦	١١,٥%	٤
الإجمالي	١٣٩	١٠٠%	

كما يتضح من الجدول رقم (٤) أن ١٧,٩% تقريباً من المشاركين يقترحوا أن الغرض الأساسي من تطبيق القواعد التنفيذية لهيئة سوق المال بشان حوكمة الشركات والذي يشغل المرتبة الثالثة في الأولوية هو "دعم استقلالية، وتوسيع نطاق مسائلة مجلس الإدارة". بينما كانت الإجابة التالية من حيث معدل التكرار (١٦,٥%) هي"تعزيز ثقة المستثمرين في سوق المال". أما ثالث اعلي إجابة من حيث معدل التكرار (١٤%) فكانت "توسيع نطاق

المعلومات المالية التي يتم الإفصاح عنها بخلاف ما يتم الإفصاح عنة في القوائم المالية لتشمل العمليات التجارية التي لها تأثير علي المخرجات المالية".

جدول (٤): تحديد الغرض الذي يشغل المرتبة الثالثة في الأولوية

الأغراض الأساسية من تطبيق القواعد التنفيذية لهيئة سوق المال بشان حوكمة الشركات	التكرار	النسبة	الترتيب
منع حالات الغش والتلاعب في المستقبل	١٤	%١٠	٥
الدقة، إمكانية الاعتماد، شفافية القوائم المالية	١٥	%١١	٤
دعم الممارسات الأخلاقية في الشركات المصرية	١٣	%٩,٣	٦
تحميل المراجع مسئولية اكتشاف حالات الغش	١٠	%٧,١	٧,٥
توسيع نطاق المعلومات المالية	١٩	%١٤	٣
تعزيز ثقة المستثمرين في سوق المال	٢٣	%١٦,٥	٢
فتح أسواق جديدة لخدمات المراجعة والمحاسبين	٤	%٢,٨	١٠
دعم استقلالية، وتوسيع نطاق مسائلة مجلس الإدارة	٢٥	%١٧,٩	١
تسهيل إجراءات مقاضاة المدراء التنفيذيين في قضايا الغش	١٠	%٧,١	٧,٥
توفير غطاء تأميني إضافي لحملة الأسهم في حالات الغش	٦	%٤,٣	٩
الإجمالي	١٣٩	%١٠٠	

الخلاصة، توضح النتائج وجود إجماع بين مجموعات المصالح المختلفة حول الغرض الأساسي من تطبيق القواعد التنفيذية لهيئة سوق المال بشان حوكمة الشركات. فقد اعتبر ٧١% من المشاركين أن " تحسين دقة، وإمكانية الاعتماد علي، وشفافية القوائم المالية وافصاحات الشركة من ضمن أهم ثلاث أغراض أساسية لتطبيق القواعد التنفيذية لهيئة سوق المال بشان حوكمة الشركات. وبالتالي يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل: يوجد إجماع من قبل مجموعات المصالح المختلفة حول الغرض الرئيسي من تطبيق القواعد التنفيذية لهيئة سوق المال بشان حوكمة الشركات.

٥-٤-٢ الفرض الثاني:

بعد تحديد الغرض الأساسي من إصدار القواعد التنفيذية لهيئة سوق المال بشان حوكمة الشركات، تم صياغة الفرضيين التاليين فيما يتعلق بتصورات المشاركين حول مدي فاعلية القواعد التنفيذية في تحقيق الغرض الأساسي منها:

- ***فرض العدم (٢):*** *لا تتفق مجموعات المصالح المختلفة حول فعالية القواعد التنفيذية لهيئة سوق المال بشان حوكمة الشركات في تحقيق الغرض من تطبيقها.*

- ***الفرض البديل (٢):*** *تتفق مجموعات المصالح المختلفة حول فعالية القواعد التنفيذية لهيئة سوق المال بشان حوكمة الشركات في تحقيق الغرض من تطبيقها.*

جدول (٥): اختبار-T لفعالية القواعد التنفيذية في تحقيق الأغراض الأساسية

قيمة الاختبار = ٣	

	قيمة T	درجات الحرية	مستوي الجوهرية	المتوسط	الانحراف المعياري	متوسط الخطأ المعياري	عند مستوي ثقة ٩٥%	
							الأقل	الأعلى
الغرض الأول	٣,٠٥٧	١٣٨	٠,٠٠٣	٣,٢٢٣٠	٠,٨٦٠٠٩	٠,٠٧٢٩٥	٠,٠٧٨٨	٠,٣٦٧٣
الغرض الثاني	٣,٤١٩	١٣٨	٠,٦٧٦	٢,٩٧٨٤	٠,٦٠٧٥٣	٠,٠٥١٥٣	٠,١٢٣٥	٠,٠٨٠٣
الغرض الثالث	٢,٩٦٧	١٣٨	٠,٠٢٤	٣,١٤٣٩	٠,٥٧١٨٢	٠,٠٤٨٥٠	٠,٠٤٨٠	٠,٢٣٩٨

حيث طلب من المشاركين (في الجزء الثالث من قائمة الاستبيان) تقييم مدي فعالية القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات في تحقيق الغرض الأساسي الذي يشغل المرتبة الأولي في الأولوية، وذلك طبقاً للإجابة علي السؤال الأول. كما تم إضافة سؤالين حول مدي فعالية القواعد التنفيذية في تحقيق الأغراض التي شغلت المرتبة الثانية والثالثة في الأولية.

وقد تم عرض نتائج اختبار- T في الجدول رقم (٥)، حيث يتضح فعالية القواعد التنفيذية لهيئة سوق المال بشان حوكمة الشركات في تحقيق الأغراض التي شغلت المرتبة الأولي والثالثة وذلك بشكل جوهري.

كما توضح النتائج الإحصائية في الجدول رقم (٦)، لاختبار One – Way ANOVA، عدم جوهرية الفروق بين مجموعات المصالح المختلفة (عند مستوى جوهرية = ٠.٠٥) من حيث مدي فعالية القواعد التنفيذية لهيئة سوق المال بشان حوكمة الشركات في تحقيق الأغراض التي شغلت المرتبة الأولي والثانية والثالثة. مما يترتب علية رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل: يوجد إجماع من قبل مجموعات المصالح المختلفة حول فعالية القواعد التنفيذية لهيئة سوق المال بشان حوكمة الشركات في تحقيق الغرض من تطبيقها.

جدول (٦): One – Way ANOVA Test لقياس مدي جوهرية الفروق بين متوسط اجابات مجموعات المصالح بشأن فعالية القواعد التنفيذية في تحقيق الأغراض الرئيسية

		مستوي الجوهرية	قيمة F	Mean Square	درجات الحرية	مجموع المربعات
١. الغرض الأول	بين المجموعات داخل المجموعات الإجمالي	٠,٥٣٨	٨.١٥٨	٠,٠٤٩ ٠,٤٦٥	٣ ١٣٥ ١٣٨	٠,٦٨٤ ٠,٢٠٩ ٠,٨٣٢
٢. الغرض الثاني	بين المجموعات داخل المجموعات الإجمالي	٠,١٩٤	٣,٨٢٩	٠,٠٤٢ ٠,٠٦١	٣ ١٣٥ ١٣٨	٠,٤٢٠ ٠,١٠٦ ٠,٤٥١
٣. الغرض الثالث	بين المجموعات داخل المجموعات الإجمالي	٠,٧١٧	١٦,١٥٧	٠,٠٢٠ ٠,١٣٨	٣ ١٣٥ ١٣٨	٠,١٦٦ ٠,٠٢٣ ٠,١٤١

٥-٤-٣ الفرض الثالث:

تتضمن القواعد التنفيذية العديد من القواعد التي تهدف إلي تحسين جودة خدمات المراجعة. حيث تم صياغة الفرضيين التاليين فيما يتعلق بتصورات مجموعات المصالح المختلفة حول مدي فعالية القواعد التنفيذية في تحسين جودة خدمات المراجعة:

- ***فرض العدم (٣):*** *لا تتفق مجموعات المصالح المختلفة حول فعالية القواعد التنفيذية لهيئة سوق المال بشان حوكمة الشركات في تحسين جودة خدمات المراجعة.*
- ***فرض العدم (٣):*** *تتفق مجموعات المصالح المختلفة حول فعالية القواعد التنفيذية لهيئة سوق المال بشان حوكمة الشركات في تحسين جودة خدمات المراجعة.*

حيث تم قياس تأثير المتغير المستقل الأول (نطاق خدمات المراجعة) من خلال متوسط الإجابات علي الأسئلة رقم ١ و٢ (في الجزء الرابع من قائمة الاستبيان)، والتي تدور حول الخدمات التي يحظر علي المراجعين تقديمها لعملاء المراجعة أثناء انجاز عملية المراجعة. فطبقاً للقواعد التنفيذية لهيئة سوق المال بشان حوكمة الشركات يجب أن لا يرتبط مراقب الحسابات بأي علاقة عمل بالشركة وان يكون مستقل عن إدارتها الداخلية. حيث تم سؤال المشاركين حول ما إذا كان منع المراجعين من تقديم مثل تلك الخدمات لعملاء المراجعة قد يحسن من جودة خدمات المراجعة.

وقد تم عرض نتائج اختبار- T في الجدول رقم (٧)، حيث يتضح فعالية تحديد نطاق خدمات المراجعة في تحسين جودة خدمات المراجعة وذلك بشكل جوهري.

جدول (٧): فعالية تحديد نطاق خدمات المراجعة في تحسين جودة خدمات المراجعة

قيمة الاختبار = ٣							
قيمة T	درجات الحرية	مستوي الجوهرية	المتوسط	الانحراف المعياري	متوسط الخطأ المعياري	عند مستوي ثقة ٩٥%	
						الأقل	الأعلى
٣,١١٤	١٣٨	٠,٠١٥	٢,٤٤٦٠	٠,٦٢١١٨	٠,٠٤٣٨٠	٠,٠٤٦٧	٠,٦٢٤٦

وبالرغم من ذلك، توضح النتائج الإحصائية في الجدول رقم (٨)، لاختبار One – Way ANOVA، جوهرية الفروق بين متوسط إجابات مجموعات المصالح المختلفة (عند مستوى جوهرية = ٠.٠٥) المتعلقة بمدي فعالية تحديد نطاق خدمات المراجعة في تحسين جودة خدمات المراجعة.

جدول (٨): One – Way ANOVA Test لقياس مدي جوهرية الفروق بين متوسط إجابات مجموعات المصالح بشأن فعالية تحديد نطاق خدمات المراجعة في تحسين جودة خدمات المراجعة

		مستوي	قيمة F	Mean	درجات	مجموع

		الجوهرية		Square	الحرية	المربعات
نطاق خدمات المراجعة	بين المجموعات داخل المجموعات الإجمالي	٠,٠٤١	١١.٢٠٦	٠,١٨٨ ٠,٨٢٠	٣ ١٣٥ ١٣٨	٠,٩٦٨ ٠,٤١٨ ٠,٥٦٤

كما تم قياس تأثير المتغير المستقل الثاني (حوكمة عملية المراجعة) من خلال متوسط الإجابات علي الأسئلة رقم ٣ – ٨ (في الجزء الرابع من قائمة الاستبيان) والتي تركز علي الجوانب المختلفة التي تضمنتها القواعد التنفيذية لهيئة سوق المال بشان حوكمة الشركات، مثل ضرورة الحصول علي موافقة مسبقة من لجنة المراجعة للتعاقد مع مراقب الحسابات لأداء أي أعمال إضافية للشركة، وإلزام مراقب الحسابات بالتحقق من التزام الشركة من حيث المضمون لا الشكل بمعايير المحاسبة المصرية عند إعداد القوائم المالية، والالتزام بمعايير المراجعة الدولية عند قيامة بالمراجعة أو الفحص المحدود للقوائم المالية وكذلك عند إعداد تقريره، وضرورة أن يكون مراقب الحسابات مستقلاً عن الشركة وعن أعضاء مجلس إدارتها وألا يكون مساهما فيها أو عضو ذو خبرة في مجلس إدارتها وان يتم تعيينه بقرار من الجمعية العامة، وضرورة ترشيح مراقب الحسابات ممن تتوافر فيهم الكفاءة والسمعة والخبرة الكافية، وان تكون خبرته وكفاءته وقدراته متناسبة مع حجم وطبيعة نشاط الشركة ومن تتعامل معهم، والتي قد تساهم في تحسين جودة ما يقدمه المراجع من خدمات المراجعة.

وقد تم عرض نتائج اختبار- T في الجدول رقم (٩)، حيث يتضح فعالية القواعد التنفيذية لهيئة سوق المال بشان حوكمة الشركات والمتعلقة بحوكمة عملية المراجعة في تحسين جودة خدمات المراجعة وذلك بشكل جوهري.

جدول (٩): اختبار- T لمدي فعالية حوكمة عملية المراجعة في تحسين جودة خدمات المراجعة

قيمة الاختبار = ٣							
قيمة T	درجات الحرية	مستوي الجوهرية	المتوسط	الانحراف المعياري	متوسط الخطأ المعياري	عند مستوي ثقة ٩٥%	
						الأقل	الأعلى
٣,٢١٧	١٣٨	٠,٠٢٦	٣,١١٢١	٠,٢٤٣٢٦	٠,٠٨٦٦١	٠,٠٨٢٤	٠,٢٤٨٢

وبالرغم من ذلك، توضح النتائج الإحصائية في الجدول رقم (١٠)، لاختبار One – Way ANOVA جوهرية الفروق بين متوسط إجابات مجموعات المصالح المختلفة (عند مستوى جوهرية = ٠.٠٥) المتعلقة بفعالية القواعد المتعلقة بحوكمة عملية المراجعة في تحسين جودة خدمات المراجعة.

جدول (١٠): One – Way ANOVA Test لقياس مدي جوهرية الفروق بين متوسط إجابات مجموعات المصالح بشأن فعالية قواعد حوكمة عملية المراجعة في تحسين جودة خدمات المراجعة

		مستوي الجوهرية	قيمة F	Mean Square	درجات الحرية	مجموع المربعات
حوكمة عملية المراجعة	بين المجموعات	٠٫٠٢٢	٩٫٤١٢	٠٫٢٧٩	٣	٠٫٨٢٦
	داخل المجموعات			٠٫٦٤١	١٣٥	٠٫٧١٨
	الإجمالي				١٣٨	٠٫٩٣٩

كما تم قياس تأثير المتغير المستقل الثالث (حوكمة الشركات) من خلال متوسط الإجابات علي الأسئلة رقم ٩ و١٠ (في الجزء الرابع من قائمة الاستبيان)، والتي تركز علي ما إذا كان ضرورة أن يكون أغلبية أعضاء مجلس الإدارة من الأعضاء غير التنفيذيين علي أن يكون من بينهم علي الأقل عضوا مستقلاً، وألا يجوز الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب أو المدير العام إلا إذا كانت هناك مبررات قوية وظروف استثنائية ولفترة محدودة توافق عليها الجمعية العمومية للشركة، وان يقوم مجلس الإدارة بتشكيل لجنة المراجعة من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين بحيث لا يقل عدد أعضائها عن ثلاث أعضاء من بينهم عضواً خبيرا بالشئون المالية والمحاسبية، قد يساهم في تحسين جودة خدمات المراجعة.

وقد تم عرض نتائج اختبار- T في الجدول رقم (١١)، حيث يتضح فعالية القواعد التنفيذية لهيئة سوق المال والمتعلقة بحوكمة الشركات في تحسين جودة خدمات المراجعة وذلك بشكل جوهري.

جدول (١١): اختبار- T لمدي جوهرية تأثير قواعد حوكمة الشركات علي تحسين جودة خدمات المراجعة

قيمة الاختبار = ٣							
قيمة T	درجات الحرية	مستوي الجوهرية	المتوسط	الانحراف المعياري	متوسط الخطأ المعياري	عند مستوي ثقة ٩٥%	
						الأقل	الأعلى
٣٫٤٢٤	١٣٨	٠٫٠٣٢	٢٫٣٢٤٥	٠٫٣١٦٤٢	٠٫٠١٢٣٠	٠٫١٧٥٢	٠٫٥٩٧٣

وبالرغم من ذلك، توضح النتائج الإحصائية في الجدول (١٢)، لاختبار One – Way ANOVA جوهرية الفروق بين متوسط إجابات مجموعات المصالح المختلفة (عند مستوى جوهرية = ٠٫٠٥) المتعلقة بمدي فعالية القواعد المتعلقة بحوكمة الشركات في تحسين جودة خدمات المراجعة.

جدول (١٢): One – Way ANOVA Test لقياس مدي جوهرية الفروق بين متوسط إجابات مجموعات المصالح بشأن فعالية قواعد حوكمة الشركات في تحسين جودة خدمات المراجعة

		مستوي الجوهرية	قيمة F	Mean Square	درجات الحرية	مجموع المربعات
حوكمة الشركات	بين المجموعات	٠٫٠٣٠	١٤٫٤١٠	٠٫١٨٨	٣	٠٫٧٢٨
	داخل المجموعات			٠٫٨٢٠	١٣٥	٠٫٤١٨
	الإجمالي				١٣٨	٠٫٥٦٤

كما تم قياس تأثير المتغير المستقل الرابع (البيئة القانونية وفرض الجزاءات) من خلال متوسط الإجابات علي السؤال رقم ١١ (في الجزء الرابع من قائمة الاستبيان)، والذي يركز علي ما إذا قيام الهيئة العامة لسوق المال بشطب مراقب الحسابات من سجل مراقبي الحسابات حال إخلاله بالتزاماته الواردة بتلك القواعد التنفيذية، وكذلك اتخاذ أية إجراءات أخرى مقررة وفقاً لأحكام القوانين واللوائح السارية، قد يساهم في تحسين جودة خدمات المراجعة.

وقد تم عرض نتائج اختبار- T في الجدول رقم (١٣)، حيث يتضح جوهرية تأثير البيئة القانونية وفرض الجزاءات علي تحسين جودة خدمات المراجعة.

جدول (١٣): اختبار- T لمدي جوهرية تأثير البيئة القانونية وفرض الجزاءات علي تحسين جودة خدمات المراجعة

قيمة الاختبار = ٣							
قيمة T	درجات الحرية	مستوي الجوهرية	المتوسط	الانحراف المعياري	متوسط الخطأ المعياري	عند مستوي ثقة ٩٥%	
						الأقل	الأعلى
٣,٨٥٩	١٣٨	٠,٠٢٤	٢,٩٤٨٠	٠,٦٢٢٨٤	٠,١٢٤٦٠	٠,٢٤٠٤	٠,٩٠٤٦

وبالرغم من ذلك، توضح النتائج الإحصائية في الجدول (١٤)، لاختبار One – Way ANOVA جوهرية الفروق بين متوسط إجابات مجموعات المصالح المختلفة (عند مستوى جوهرية = ٠.٠٥) المتعلقة بفعالية البيئة القانونية وفرض الجزاءات في تحسين جودة خدمات المراجعة.

جدول (١٤): One – Way ANOVA Test لقياس مدي جوهرية الفروق بين متوسط إجابات مجموعات المصالح بشأن فعالية البيئة القانونية وفرض الجزاءات في تحسين جودة خدمات المراجعة

		مستوي الجوهرية	قيمة F	Mean Square	درجات الحرية	مجموع المربعات
البيئة القانونية وفرض الجزاءات	بين المجموعات	٠,٠٣٠	١٤.٤١٠	٠,١٨٨	٣	٠,٧٢٨
	داخل المجموعات			٠,٨٢٠	١٣٥	٠,٤١٨
	الإجمالي				١٣٨	٠,٥٦٤

يتضح مما سبق وجود دعم جزئي لفعالية تأثير تطبيق القواعد التنفيذية علي تحسين جودة خدمات المراجعة. وبالرغم من ذلك، كانت هناك فروق جوهرية بين تصورات مجموعات المصالح المختلفة حول فعالية تأثير تحديد نطاق خدمات لمراجعة، واليات حوكمة عملية المراجعة، وقواعد حوكمة الشركات وتأثير البيئة القانونية وفرض الجزاءات علي تحسين جودة خدمات المراجعة. بناءاً علية يتم قبول فرض العدم: لا تتفق مجموعات المصالح المختلفة حول فعالية القواعد التنفيذية لهيئة سوق المال بشان حوكمة الشركات في تحسين جودة خدمات المراجعة.

٦-٦ الخلاصة:

تكشف نتائج الدراسة عن إجماع مجموعات المصالح المختلفة حول الغرض الرئيسي من تطبيق القواعد التنفيذية. حيث يعتبر " تحسين دقة، وإمكانية الاعتماد علي، وشفافية القوائم المالية وافصاحات الشركة الأهم من ضمن الثلاث أغراض الأساسية لتطبيق القواعد التنفيذية لهيئة سوق المال بشان حوكمة الشركات. بالإضافة لذلك، تكشف نتائج الدراسة التطبيقية عن وجود إجماع من قبل مجموعات المصالح المختلفة حول فعالية القواعد التنفيذية في تحقيق العرض من تطبيقها.

كما تدعم النتائج بشكل جزئي فعالية تأثير تطبيق القواعد التنفيذية علي تحسين جودة خدمات المراجعة. وبالرغم من ذلك، كانت هناك فروق جوهرية بين تصورات مجموعات المصالح المختلفة حول فعالية تأثير تحديد نطاق خدمات لمراجعة، واليات حوكمة عملية المراجعة، وقواعد حوكمة الشركات وتأثير البيئة القانونية وفرض الجزاءات علي تحسين جودة خدمات المراجعة. نتيجة لذلك، فقد تم قبول الفرضيين الأول والثاني، ورفض الفرض الثالث.

مراجع البحث:

- دليل مبادئ حوكمة شركات قطاع الأعمال العام بجمهورية مصر العربية، مركز المديرين، يوليو ٢٠٠٦
- مشروع القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات المقيدة ببورصتي القاهرة والإسكندرية، نوفمبر ٢٠٠٦
- قرار مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال رقم ١١ لسنة ٢٠٠٧ بتاريخ ٢٠٠٧/٣/١١ بشان القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وغير المقيدة بالبورصة
- قرار مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال رقم ٦٢ لسنة ٢٠٠٧ بتاريخ ٢٠٠٧/٤/١٧ بشان القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وغير المقيدة بالبورصة

Abbott, L. r., Parker, S., Peters, G. F., & Raghunandan, K. (2003), "An Empirical Investigation of Audit Fees, Non-audit Fees, and Audit Committees", *Contemporary Accounting Research*, 20(2), 215-234.

Arrunada, B., & Paz-Ares, C. (1997), "Mandatory Rotation of Company Auditors: A Critical Examination. *International Review of Law and Economics"*, 17(1), 31-61.

Balsam, S., Krishnan, J., & Yang, 1. S. (2003), "Auditor Industry Specialization and Earnings Quality", *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 22(2), 71-97.

Barton, J. (2005), "Who Cares About Auditor Reputation?", *Contemporary Accounting Research*, 22(3), 549-586.

Beasley, M. S., & Petroni, K R. (2001), "Board Independence and Audit-Firm Type", *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 20(7),97-114.

Beattie, V., & Fearnley, S. (1995), "The Importance of Audit Firm Characteristics and the Drivers of Auditor Change in UK Listed Companies", *Accounting and Business Research*, 25(100),227-239.

Becker, C. 1., DeFond, M. 1., Jiambalvo, J., & Subramanyam, K. R (1998), "The Effect of Audit Quality on Earnings Management", *Contemporary Accounting Research*, 15(1), 1-24.

Behn, B. K, Carcello, J. V., Hermanson, D. R., & Hermanson, R. H. (1997), "The Determinants of Audit Client Satisfaction Among Clients of Big 6 Firms", *Accounting Horizons*, 11(1), 7-24.

Behn, B. K, Carcello, J. V., Hermanson, D. R, & Hermanson, R. H. (1999), "Client Satisfaction and Big 6 Audit Fees", *Contemporary Accounting Research*, 16(4),587-608.

Carcello, J. V., Hermanson, D. R., Neal, T. L., & Riley, R. A., Jr. (2002), "Board Characteristics and Audit Fees", *Contemporary Accounting Research*, 19(3),365-384.

Carcello, J. V., Hermanson, R. H., & McGrath, N. T. (1992), "Audit Quality Attributes: The Perceptions of Audit Partners, Preparers, and Financial Statement Users", *Auditing: A Journal of Practice& Theory*, 11(1), 1-15.

Carcello, J. V., & Nagy, A. L. (2004), "Audit Firm Tenure and Fraudulent Financial Reporting", *Auditing: A Journal of Practice& Theory*, 23(2),55-69.

Catanach, A. H., Jr., & Walker, P. L. (1999), "The International Debate Over Mandatory Auditor Rotation: A Conceptual Research Framework", *Journal of International Accounting Auditing & Taxation*, 8(1), 43-66.

Chen, Y. M., Moroney, R., & Houghton, K. (2005), "Audit Committee Composition and the Use of an Industry Specialist Audit Firm", *Accounting& Finance*, 45(2),217-239.

Clarkson, P. M. (2000), "Auditor Quality and the Accuracy of Management Earnings Forecasts", *Contemporary Accounting Research*, 17(4), 595-622.

Clarkson, P. M., & Simunic, D. A. (1994), "The Association Between Audit Quality, Retained Ownership, and Firm-Specific Risk in U.S. vs. Canadian IPO Markets", *Journal of Accounting &Economics*, 17(1/2),207-228.

Datar, S. M., Feltham, G. A., & Hughes, J. S. (1991), "The Role of Audits and Audit Quality in Valuing New Issues", *Journal of Accounting &Economics*, 14(1), 3-49.

Davidson, R A., &Neu, D. (1993), "A Note on the Association between Audit Firm Size and Audit Quality", Contemporary Accounting Research, 9(2),479-488.

DeAngelo, L. E. (1981), "Auditor Size and Audit Quality", Journal of Accounting& Economics, 3(3), 183-199.

DeFond, M. L. (1992). The Association Between Changes in Client Firm Agency Costs and Auditor Switching. Auditing: A Journal of Practice & Theory, 11(1), 16-31.

Firth, M., & Liau-Tan, C. K. (1998), "Auditor Quality, Signaling, and the Valuation of Initial Public Offerings", Journal of Business Finance & Accounting, 25(1/2), 145-165.

Firth, M., & Smith, A. (1992), "Selection of Auditor Firms by Companies in the New Issue Market", Applied Economics, 24(2),247-255.

Francis. J. R. (2004), "What Do We Know About Audit Quality?", The British Accounting Review, 36(4),345-368.

Francis, J. R., & Wilson, E. R. (1988), "Auditor Changes: A Joint Test of Theories Relating to Agency Costs and Auditor Differentiation", The Accounting Review, 63(4),663-682.

Franz, D. R., Crawford, D., & Johnson, E. N. (1998), "The Impact of Litigation Against an Audit Firm on the Market Value of Non-litigating Clients", Journal of Accounting, Auditing & Finance, 13(2), 117-134.

Geiger, M. A., North, D. S., & O'Connell, B. T. (2005), "The Auditor-to-Client Revolving Door and Earnings Management", Journal of Accounting, Auditing& Finance,20(1), 1-26.

Geiger, M. A., & Raghunandan, K. (2002), "Auditor Tenure and Audit Reporting Failures", Auditing: A Journal of Practice & Theory, 21(1),67-78.

Ghosh, A., & Moon, D. (2005), "Auditor Tenure and Perceptions of Audit Quality", The Accounting Review, 80(2),585-612.

Goodwin, 1.,& Seow,1. L. (2002), "The Influence of Corporate Governance Mechanisms on the Quality of Financial Reporting and Auditing: Perceptions of Auditors and Directors in Singapore", Accounting & Finance, 42(3), 195-223.

Gul, F. A, Lynn, S. G., & Tsui, 1. S. L. (2002), "Audit Quality, Management Ownership, and the Informativeness of Accounting Earnings", Journal of Accounting, Auditing& Finance, 17(1),25-49.

Hill,1. W., Metzger, M. 8., & Schatzberg, J. W. (1993), "Auditing's Emerging Legal Peril Under the National Surety Doctrine: A Program for Research", Accounting Horizons,7(1), 12-28.

Hillegeist, S. A. (1999), "Financial Reporting and Auditing Under Alternative Damage Apportionment Rules", *The Accounting Review*, 74(3),347-369.

Hillison, W., & Pacini, C. (2004), "Auditor Reputation and the Insurance Hypothesis: The Information Content of Disclosures of Financial Distress of a Major Accounting Firm", *Journal of Managerial Issues*, *XVI(I)*, 65-86.

Hogan, C. E. (1997), "Costs and Benefits of Audit Quality in the IPO Market: A Self Selection Analysis", *The Accounting Review*, 72(1),67-86.

Jang, H. Y. L, & Lin, C. J. (1993), "Audit Quality and Trading Volume Reaction: A Study of Initial Public Offering of Stocks", *Journal of Accounting and Public Policy*, 12(3), 263-287.

Jeong, S. W., & Rho, J. (2004), "Big Six Auditors and Audit Quality: The Korean Evidence", *The International Journal of Accounting*, 13(3), 175-196.

Johnson, V. E., Khurana, I. K, & Reynolds, J. K (2002), "Audit-Firm Tenure and the Quality of Financial Reports", *Contemporary Accounting Research*, 19(4),637-660.

King, I., Welker, R, & Keller, G. (1994), "The Effects of Independence Allegation on Peer Review Evaluation of Audit Procedures", *Behavioral Research in Accounting*, 6, 72-91.

King, R R., & Schwartz, R. (2000), "An Experimental Investigation of Auditors' Liability: Implications for Social Welfare and Exploration of Deviations from Theoretical Predictions", *The Accounting Review*, 75(4),429-451.

Krishnan, G. V. (2003), "Audit Quality and the Pricing of Discretionary Accruals", *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 22(1), 109-127.

Krishnan, r, & Krishnan, l (1997), "Litigation Risk and Auditor Resignations", *The Accounting Review*, 72(4),539-560.

Krishnan, J., & Schauer, P. C. (2000), "The Differentiation of Quality Among Auditors: Evidence from the Not-for-Profit Sector", *A Journal of Practice & Theory*, 19(2), 9-25.

Lee, H. Y., & Mande, V. (2003), "The Effect of the Private Securities Litigation Reform Act of 1995 on Accounting Discretion of Client Managers of Big 6 and Non-Big 6 Auditors", *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 22(1),93-108.

Lee, P., Stokes, D., Taylor, S., & Walter, T. (2003), "The Association Between Audit Quality, Accounting Disclosures and Firm-Specific Risk: Evidence from Initial Public Offerings", *Journal of Accounting and Public Policy*, 22(5),377-400.

Lennox, C. S. (2005), "Audit Quality and Executive Officers' Affiliations with CPA Firms", Journal of Accounting &Economics, 39(2),201-231.

Lennox, C. S. (1999), "Audit Quality and Auditor Size: An Evaluation of Reputation and Deep Pockets Hypotheses", Journal of Business Finance &Accounting, 26(7/8),779-805.

Muzatko, S. R., Johnstone, K. M., Mayhew, B. W.,& Rittenburg, L. E. (2004), "An Empirical Investigation of IPO Under-pricing and the Change to the LLP Organization of Audit Firms", Auditing: A Journal of Practice & Theory, 23(1),53-67.

Piot, C. (2001), "Agency Costs and Audit Quality: Evidence from France", The European Accounting Review, 10(3),461-499.

Pittman, J. A., & Fortin, S. (2004), "Auditor Choice and the Cost of Debt Capital for Newly Public Firms", Journal of Accounting &Economics, 37(1), 113-136.

Plaats, E. V. D. (2000), "Regulating Auditor Independence", The European Accounting Review, 9(4),625-638.

Reed, B. J., Trombley, M. A., & Dhaliwal, D. S. (2000), "Demand for Audit Quality: The Case of Laventhol and Horwath's Auditees", Journal of Accounting, Auditing& Finance, 15(2),183-198.

Schroeder, M. S., Solomon, 1., & Vickrey, D. (1986), "Audit Quality: The Perceptions of Audit-Committee Chairpersons and Audit Partners", Auditing: A Journal of Practice & Theory, 5(2), 86-93.

Sharma, V. D. (2004), "Board of Director Characteristics: Institutional Ownership, and Fraud: Evidence from Australia", Auditing: A Journal of Practice & Theory, 23(2),105-117.

Schwartz, R. (1997), "Legal Regimes, Audit Quality and Investment", The Accounting Review, 72(3),385-406.

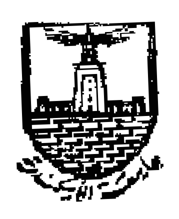
Sutton, S. G. (1993), "Toward an Understanding of the Factors Affecting the Quality of the Audit Process", Decision Sciences, 24(1),88-105.

Vanstraelen, A (2000), "Impact of Renewable Long-Term Audit Mandates on Audit Quality", The European Accounting Review, 9(3),419-442.

Warming-Rasmussen, 8., & Jensen, L. (1998), "Quality Dimensions in External Audit Services - An External User Perspective", The European Accounting Review, 7(1),65-82.

Willekens, M., Steele, A, & Miltz, D. (1996), "Audit Standards and Auditor Liability: A Theoretical Model", Accounting and Business Research, 26(3),249-264.

ملحق رقم (١): قائمة الاستبيان



كلية التجارة

بسم الله الرحمن الرحيم

قائمة استبيان

عنوان الدراسة:" تقييم فعالية القواعد التنفيذية لهيئة سوق المال بشان حوكمة الشركات في تحسين جودة أعمال مراجعي الحسابات في مصر". حيث يتمثل هدف الدراسة في تحديد الغرض الأساسي من إصدار وتطبيق القواعد التنفيذية لهيئة سوق المال بشان حوكمة الشركات، ومن ثم تقييم مدي فعاليتها في تحقيق هذا الغرض وفي تحسين جودة خدمات المراجعة.

ويتوجه الباحث بشكره وتقديره لتعاونكم الصادق، كما نحيطكم علما بان البيانات المتعلقة بقائمة الاستبيان ستكون محاطة بالسرية، وسوف يكون تحليل البيانات على مستوى جماعي وليس على مستوى كل مشارك على حدة.

الباحث
د.أيمن أحمد شتيوى
مدرس المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة – جامعة الإسكندرية

أولا: إليك مجموعة من الأسئلة ، والتي سوف تستخدم بغرض توصيف العينة الخاضعة للدراسة:

١. المهنة أو الوظيفة:__________ (مثلا محاسب – مراجع خارجي – مراجع داخلي – محلل مالي - أخري).
٢. السن:_____ عدد سنوات الخبرة:_____ سنوات الخبرة بالوظيفة الحالية:__________
٣. جهة العمل أو القطاع:________ (مثلا القطاع الصناعي – القطاع المصرفي – قطاع التامين – قطاع تجارة التجزئة – القطاع الحكومي – قطاع المرافق العامة – قطاع المستشفيات – قطاعات أخرى).
٤. مستوي التعليم والمؤهلات__________(مثلا بكالوريوس – ماجستير – دكتوراة – دبلوم- أخري).
٥. الرجاء تحديد مدي إلمامك بمضمون القواعد التنفيذية لهيئة سوق المال بشان حوكمة الشركات، وذلك من خلال وضع علامة (√) أمام العبارة المناسبة:

أ- ملم تماماً بمضمونها ( )
ب- ملم نوعا ما بمضمونها ( )
ج- غير ملم تماماً بمضمونها ( )

ثانياً: الرجاء ترتيب أهم ثلاث أهداف للقواعد التنفيذية لهيئة سوق المال بشان حوكمة الشركات، وذلك من القائمة التالية والتي تضم ١٠ بدائل محتملة، وذلك وفقاً للأهمية النسبية:

منع حالات الغش والتلاعب في المستقبل	
الدقة، إمكانية الاعتماد، شفافية القوائم المالية	
دعم الممارسات الأخلاقية في الشركات المصرية	
تحميل المراجع مسئولية اكتشاف حالات الغش	
توسيع نطاق المعلومات المالية	
تعزيز ثقة المستثمرين في سوق المال	
فتح أسواق جديدة لخدمات المراجعة والمحاسبين	
دعم استقلالية، وتوسيع نطاق مسائلة مجلس الإدارة	
تسهيل إجراءات مقاضاة المدراء التنفيذيين في قضايا الغش	
توفير غطاء تأميني إضافي لحملة الأسهم في حالات الغش	

ثالثاً الرجاء الإجابة علي الأسئلة الثلاثة التالية لتقييم مدي فعالية تحقيق القواعد التنفيذية للأهداف المرجوة منها، وذلك من خلال وضع علامة (√) أمام العبارة المناسبة:

(١) ما مدي فعالية القواعد التنفيذية في تحقيق الهدف الذي شغل المرتبة الأولي في أولوياتك في السؤال السابق:
فعالة بشكل كامل ( ) فعالة بنسبة كبيرة ( ) فعالة إلي حد ما ( )

غير فعالة بنسبة كبيرة ( ) غير فعالة بشكل كامل ( )

(٢) ما مدي فعالية القواعد التنفيذية في تحقيق الهدف الذي شغل المرتبة الثانية في أولوياتك في السؤال السابق:
فعالة بشكل كامل ( ) فعالة بنسبة كبيرة ( ) فعالة إلي حد ما ( )
غير فعالة بنسبة كبيرة ( ) غير فعالة بشكل كامل ( )

(٣) ما مدي فعالية القواعد التنفيذية في تحقيق الهدف الذي شغل المرتبة الثالثة في أولوياتك في السؤال السابق:
فعالة بشكل كامل ( ) فعالة بنسبة كبيرة ( ) فعالة إلي حد ما ( )
غير فعالة بنسبة كبيرة ( ) غير فعالة بشكل كامل ( )

رابعاً: الرجاء تحديد مستوى التحسينات في جودة خدمات المراجعة الناتج عن كل من الآليات التالية والمتعلقة بالقواعد التنفيذية لهيئة سوق المال بشان حوكمة الشركات، وذلك من خلال وضع علامة (√) تحت مستوي التحسينات المناسب:

القواعد التنفيذية لهيئة سوق المال بشان حوكمة الشركات	(١) عدم وجود تحسينات	(٢) وجود تحسينات طفيفة جداً	(٣) وجود تحسينات الي حد ما	(٤) وجود تحسينات بنسبة كبيرة	(٥) وجود تحسينات جوهرية
١. يجب أن لا يرتبط مراقب الحسابات بأي علاقة عمل بالشركة وان يكون مستقل عن إدارتها الداخلية.					
٢. منع المراجع من تقديم خدمات أخري غير مرتبطة بالمراجعة مثل مسك الدفاتر، أو تصميم نظام المعلومات المحاسبي، أو التقييم والتثمين، أو المراجعة الداخلية، أو الإدارة، أو الخدمات الاستشارية خلال فترة المراجعة.					
٣. ضرورة الحصول علي موافقة مسبقة من لجنة المراجعة للتعاقد مع مراقب الحسابات لأداء أي أعمال إضافية للشركة علي إلا يكون هذا العمل الإضافي من الأعمال التي تخضع لمراجعة أو تقييم أو إبداء رأي ذات مراقب الحسابات عند مراجعته لحسابات الشركة وقوائمها المالية.					
٤. ضرورة أن تتناسب أتعاب أداء الأعمال الإضافية مع طبيعة العمل المطلوب وألا تصل قيمتها بالنسبة لأتعاب مراقب الحسابات عن أعمال المراجعة إلي الحد الذي يهدد استقلاله في أداء.					
٥. إلزام مراقب الحسابات بالتحقق من التزام الشركة من حيث المضمون لا الشكل بمعايير المحاسبة المصرية عند إعداد القوائم المالية، والالتزام بمعايير المراجعة الدولية عند قيامة بالمراجعة أو الفحص المحدود للقوائم المالية وكذلك عند إعداد تقريره					
٦. إلزام المراجع بإعداد تقرير عن مراجعة تقرير الإدارة عن مدي التزام الشركة بتطبيق مبادئ الحوكمة وإرساله إلي الهيئة العامة لسوق المال.					
٧. ضرورة أن يكون مراقب الحسابات مستقلاً عن الشركة وعن أعضاء مجلس إدارتها وألا يكون مساهما فيها أو عضو ذا خبرة في مجلس إدارتها وان يتم تعيينه بقرار من الجمعية العامة للشركة.					
٨. ترشيح مراقب الحسابات ممن تتوافر فيهم الكفاءة والسمعة والخبرة الكافية، وان تكون خبرته وكفاءته وقدراته متناسبة مع حجم وطبيعة نشاط الشركة ومن تتعامل معهم.					
٩. ضرورة أن يكون أغلبية أعضاء مجلس الإدارة من الأعضاء غير التنفيذيين علي أن يكون من بينهم علي الأقل عضوا مستقلاً، وألا يجوز الجمع بين					

منصب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب أو المدير العام ألا إذا كانت هناك مبررات قوية وظروف استثنائية ولفترة محدودة توافق عليها الجمعية العمومية للشركة.					
١٠. ان يقوم مجلس الإدارة بتشكيل لجنة المراجعة من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين بحيث لا يقل عدد أعضائها عن ثلاث أعضاء من بينهم عضواً خبيرا بالشئون المالية والمحاسبية.					
١١. قيام الهيئة العامة لسوق المال بشطب مراقب الحسابات من سجل مراقبي الحسابات حال إخلاله بالتزاماته الواردة بتلك القواعد التنفيذية، وكذلك اتخاذ أية إجراءات أخرى مقررة وفقاً لأحكام القوانين واللوائح السارية.					